

Measuring and analyzing the relationship between structural change and public debt in the Iraqi economy for the period (2004-2022)

Abu Bakr Amer Hafiz

College of Administration and Economics -
University of Baghdad

Aboo.baakkr@gmail.com

Prof. Dr. Gufran Hatem Alwan

College of Administration and Economics -
University of Baghdad

dr.gufran@coadec.uibaghdad.edu.iq

Received: 25/9/2024

Accepted: 30/10/2024

Published: 30/9/2025

Abstract

The study aims to show the performance of the main sectors (oil sector, commodity production sector, distribution sector, service sector), as well as measuring the impact of the GDP structure on public debt by relying on the Autoregressive Distributed Lag Periods (ARDL) methodology. The study was based on an analytical and quantitative approach during the period (2004-2022), and the study reached a set of results, the most prominent of which is that an increase in the added value of the extraction sector (oil) by one million dinars leads to a decrease in public debt by (-0.67) million dinars. The study recommended working to build a solid production base by adopting economic policies capable of generating investments that contribute to moving the economy. This requires making a change in the structure of public spending in favor of investment spending, and reconsidering the direction of spending in favor of productive activities, especially the manufacturing industry, then agriculture, construction and building. This will contribute to strengthening sources of income and reducing dependence on oil resources by expanding the tax base, raising the tax rate and restructuring the tax system. Therefore, economic policy makers in general and financial policy makers in particular must work to rebuild the tax system to be an effective tax system, in addition to raising the level of tax effort and expanding tax bases by creating many taxes and activating all inactive taxes and expanding them gradually.

Keywords: Structural change, Public debt, Iraqi economy.

قياس وتحليل العلاقة بين التغير البنوي والدين العام في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

أ.د. غفران حاتم علوان

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد

ابوبكر عامر حافظ

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد

المستخلص:

تهدف الدراسة الى بيان الأداء للقطاعات الرئيسية (القطاع النفطي، قطاع الإنتاج السلعي، القطاع التوزيعي، القطاع الخدمي)، فضلاً عن قياس أثر بنية الناتج المحلي الإجمالي في الدين العام من خلال الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة تلقائياً (ARDL). واستندت الدراسة الى منهج تحليلي وكمي خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها يتشمل في ان ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الاستخراج (النفطي) بمقدار مليون دينار يؤدي ذلك الى انخفاض الدين العام بمقدار (٠.٦٧-) مليون دينار. واوصت الدراسة بالعمل بناء قاعدة إنتاجية متينة عبر اعتماد سياسات اقتصادية قادرة على توليد استثمارات تُسهم في تحريك عجلة الاقتصاد، وهذا يتطلب ذلك إحداث تغيير في بنية الإنفاق العام لصالح الإنفاق الاستثماري، وإعادة النظر في توجيه الإنفاق لصالح الأنشطة الإنتاجية، خاصة الصناعة التحويلية، ثم الزراعة والبناء والتشييد، وهذا سيسهم ذلك تعزيز مصادر الإيراد وتقليل الاعتماد على المورد النفطي من خلال توسيع الوعاء الضريبي ورفع سعر الضريبة وإعادة بنية النظام الضريبي، لذا يتوجب على صانعي السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص بالعمل على إعادة بناء النظام الضريبي ليكون نظام ضريبياً فعالاً، اضافة الى رفع مستوى الجهد الضريبي وتوسيع الاوعية الضريبية من خلال استحداث العديد من الضرائب وتفعيل جميع الضرائب الخاملة وتوسيعها وبشكل تدريجي.

الكلمات المفتاحية: التغير البنوي، الدين العام، الاقتصاد العراقي.

المقدمة: Introduction

يعد التغير البنوي (Structural change) غاية في الاهمية وخاصة في الاقتصادات التي تعاني من الاختلالات العامة في بنيتها (الاختلال في بنية الناتج المحلي لصالح قطاع معين، الاختلال في بنية الصادرات، الاختلال في بنية الموازنة العامة، اختلال في بنية الايراد العام، اختلال بنية العمل)، إذ تواجه العديد من الاقتصادات وخاصة الاقتصاد العراقي من وجود تشوهات بنيوية تراكمية ادت الى خلل بنيوي في مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن عدم وضوح خطط واجراءات القطاعات من الناحية التنموية، وأن عملية احداث تصحيح في مسار البنية الاقتصادية تتطلب اتباع سياسات اقتصادية تؤدي الى حدوث تغير بنيوي من خلال احداث تغير بنيوي في بنية الموازنة لصالح الاستثماري، إذ يسهم التغير البنوي في رفع معدلات نمو الانتاجية فضلاً عن القيمة المضافة، وان التغير البنوي يساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية، من خلال تنويع مصادر الدخل ومن ثم تعزيز الايراد العام وتخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة للحكومة وردم فجوة المديونية او تقليصها على الأقل، وأن الاقتصاد العراقي اعتمد منذ مدة طويلة على المورد النفطي اعتماداً رئيسياً، وقد أهمل باقي من القطاعات (الإنتاجي، الخدمي، التوزيعي)، مما أدى احداث اختلال بنيوي في بنية الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وأصبح الاقتصاد العراقي اقتصاداً مكشوفاً يتأثر بالتغيرات الخارجية السلبية منها والايجابية وخاصة التقلبات الحاصلة في اسعار النفط على المستوى الدولي، وبالتالي فإن الاختلال البنوي يساعد على مزيد من العجز المتكرر وعدم القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية واستيعابها، وأن عملية احداث تغيرات في بنية الناتج تساهم في تعزيز مصادر الدخل ورفع مستوى الايراد العام وسد فجوة عجز الموازنة او تقليصها على الأقل ومن ثم تقليص فجوة الدين والقدرة على تمويل الانفاق العام للحكومة العراقية، كما ان الدين العام للعراق يزداد بفعل الازمات العالمية، وان الازمات تنعكس سلباً على اسعار النفط فتتخفض ايرادات الاقتصاد العراقي مما يستدعي لجوؤه الى الدين الداخلي او الخارجي لتغطية التزاماته المالية.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

١- منهجية البحث:

١-١ مشكلة البحث: ينطلق البحث من مشكلة مفادها وجود اختلال بنيوي في الناتج المحلي والذي يستحوذ فيه قطاع النفط على النسبة الاكبر، يرافقه ضعف كبير في باقي القطاعات (الإنتاجي، التوزيعي، الخدمي)، وبالتالي فإن تقلبات اسعار النفط بشكل متكرر بل ودائم استدعى حدوث عجزات متكررة في الموازنة العامة السنوية رافعت من مستوى الدين العام في الاقتصاد العراقي لمواجهة العجز الحاصل في الموازنة العامة، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الاجابة على التساؤل التالي: ما هي العلاقة بين التغير البنوي للناتج المحلي الإجمالي (Structural change of GDP) والدين العام (Public debt) في الاقتصاد العراقي؟

٢-١ أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من حيث تسليط الضوء على التغير البنوي في الناتج المحلي والمؤدي الى توسيع مصادر الايراد العام من خلال الاعتماد على الايراد الاكثر مرونة من غيره، وتسلط الضوء على الوسائل الكفيلة بتحقيق متطلبات التغير البنوي في ظل التأثيرات الايجابية والسلبية من جهة قصور وشحة مصادر التمويل التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي من جهة ثانية، حيث ان تقليص الاختلال البنوي يؤدي الى حدوث انخفاض في تنامي معدل الدين العام.

٣-١ هدف البحث: يهدف البحث للإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضية بأثباتها أو نفيها، واستناداً لذلك سنحاول ما يلي:

١- بيان الأداء للقطاعات الرئيسية (القطاع النفطي، قطاع الإنتاج السلعي، القطاع التوزيعي، القطاع الخدمي).

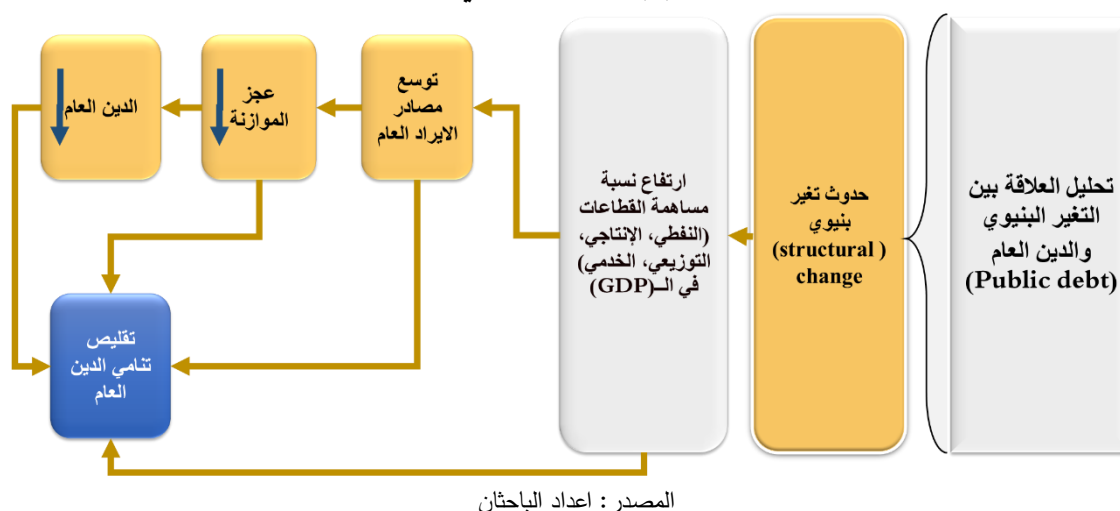
٢- عن اجراء تحليل مفصل للدين العام (Public debt structure) في الاقتصاد العراقي، وبيان أسباب اللجوء اليه.

٣- قياس أثر لبنية الناتج المحلي الإجمالي في الدين العام من خلال الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة تلقائياً (ARDL).

٤-١ مخطط البحث الفرضي: يستند البحث الى تصميم وبناء فكري لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل (التغير البنوي Structural change) والمتغير التابع (الدين العام Public debt) وكما يلي:

- ١- المتغير المفسر (Explanatory variable): ويتمثل المتغير المفسر بـ (التغير البنوي للناتج المحلي الاجمالي) (Structural change in GDP): ويقصد به تغير نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الـ (GDP) اي بالتغير من القطاع النفطي الى القطاعات الرئيسية (الإنتاجي، الخدمي، التوزيعي) وخاصة القطاع الإنتاجي الذي يدر عائداً يقلل من الاعتماد على الإيراد النفطي الذي يوفر غطاء مالي لموازنة العراق الحكومية، وبالتالي فهو يشمل عدد من المؤشرات والتي تتمثل بالقطاعات الرئيسية المكونة للـ (GDP).
- ٢- المتغير التابع (Dependent variable): ويتمثل بـ (الدين العام): يمثل الدين العام مصدراً مهماً من مصادر التمويل، فضلاً عن أنه مصدر مكمل وأساسي لمصادر التمويل المحلية لدعم التنمية الاقتصادية والالتزامات المالية للحكومة، ويتم التعبير عنه بالقيمة الكلية للدين العام بشقيه (الدين العام الداخلي) و (الدين العام الخارجي).

المخطط (١) المخطط الاجرائي للبحث



١-٥ **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها "يؤدي التغير البنوي الى انخفاض الدين العام في الاقتصاد العراقي".

١-٦ **منهج البحث:** سيتم الاعتماد على (المنهج الاستنباطي)، بالاعتماد على الاسلوب (التحليلي) من خلال تحليل العلاقة بين المتغير المستقل (التغير البنوي للناتج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (الدين العام) في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، للتعبير عن مدى قدرة الاقتصاد في تنويع بنية الإيراد العام من خلال بنية الناتج المحلي الإجمالي والحد من عجز الموازنة العامة وتقليص نمو الدين العام.

١-٧ **حدود البحث:**

١- الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي أنموذجاً.

٢- الحدود الزمانية: اختيار المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

٢- **الدراسات السابقة:**

١- (الدليمي، فريد جواد، ١٩٩٥)، بعنوان (الاختلالات الهيكلية الكلية وإمكانات الاستثمار في الاقتصادات العربية)، تهدف الدراسة الى الكشف عن مواقع الاختلالات في الاقتصادات العربية ومتابعة تطور مؤشراتها الأساسية، فضلاً عن تشخيص مظاهر ومصادر هذه الاختلالات وطبيعتها ومن ثم ربطها بالإمكانات المتاحة للاستثمار في المنطقة العربية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مستهدف بذلك طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٣)، وقد توصلت الدراسة الى أن التغيرات البنوية تزامنت في أنماط الإنتاج المختلفة بتحويلات في موازين القوى الاقتصادية والدولية والإقليمية، وأن التكيف البنوي في البلدان النامية ينصب في المحافظة على معدلات نمو معقولة، وقد اوصت الدراسة بإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية العربية الطبيعية والبشرية وتلافي الهدر الكبير في استخدامها.

٢- (محمد علي موسى المعموري، ٢٠١٥)، بعنوان (المقايضة بين متطلبات التغير الهيكلي في الاقتصاد وتوفير الحاجات الاساسية للمجتمع للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣))، تنطلق الدراسة من مشكلة مفادها تخبط صانعي القرار على مستوى التشخيص والعلاج والتخبط في التخطيط لصالح السياسة على حساب الاقتصاد أدى الى الاختلال في عملية التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في مختلف الاستخدامات، مفترضة بأن التغير البنوي في الاقتصاد يؤدي دوراً ايجابياً في تحقيق متطلبات التنمية واستدامتها، فيما هدفت الدراسة الى معرفة التغيرات البنوية المطلوبة في الاقتصاد العراقي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الى ان هنالك اختلال واضح في بنية الاقتصاد العراقي واختلال البنية التوزيعي للتصرف بالريع النفطي، واقترحت الدراسة بإعادة صياغة السياسات الاقتصادية المستخدمة من جهة اولى وزيادة فاعلية وكفاءة الانفاق الحكومي من جهة ثانية.

٣- (Chenery, H. B., & Elkington, H, 1797)، بعنوان (Structural change and development policy) (التغير البنوي والسياسة التنموية) الهدف الرئيسي من الدراسة هو فهم كيفية تأثير التغير البنوي على السياسات التنموية، وتقديم توصيات لصناع السياسات حول كيفية تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التغيرات البنوية المناسبة، واعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية والتاريخية لعدد من الدول النامية، حيث تم استخدام نماذج اقتصادية لتقييم تأثير التغيرات البنوية على الأداء الاقتصادي، كما تم تحليل السياسات المختلفة التي اتبعتها الدول وكيف أثرت على التغير البنوي والنمو، فيما توصلت الدراسة الى أن التغير البنوي هو عنصر أساسي في عملية التنمية، وأن البلدان التي تمكنت من إدارة هذا التغير بشكل فعال حققت نمواً اقتصادياً مستداماً، كما أكد البحث على أهمية التكيف مع التغيرات العالمية والمحلية لتحقيق التنمية، وقد اوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات تدعم التغير البنوي، مثل تعزيز التعليم والتدريب المهني، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع الابتكار، كما تشدد على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية.

٤- (Balma, L., & Ncube, M., 2015) بعنوان (Macroeconomic challenges of structural transformation: Public investment, growth and debt sustainability in Sierra Leone) (تحديات التحول البنوي على مستوى الاقتصاد الكلي: الاستثمار العام والنمو والقدرة على تحمل الديون في سيراليون)، تهدف الدراسة الى قياس الاستثمار العام والنمو في قدرتهم على تحمل الديون في سيراليون، مستخدمة نموذج الاقتصاد الكلي بين الزمن، وفي هذا النموذج يحسن فيه رأس المال العام القدرة الإنتاجية لرأس المال الخاص، مما يولد آثاراً إيجابية متوسطة وطويلة الأجل على الزيادات في الاستثمار العام ومن ثم الناتج المحلي، وتوصلت الدراسة الى أن حدوث زيادة كبيرة في الاستثمار العام ستكون له آثار إيجابية على الاقتصاد الكلي في الأجل المتوسط، ومن شأن الزيادة الأكبر في الاستثمار العام أن تستتبع المزيد من التصحيح المالي، وخاصة إذا تم تأمين ديون استثمارية خارجية لاستكمال التعديل، واوصت الدراسة بأهمية إدخال تحسينات وإجراء تغييرات على الظروف الاقتصادية البنوية لجني ثمار التغير والنمو حتى لو كانت الآثار الاقتصادية الكلية المترتبة على زيادة الاستثمار العام مواتية على المدى الطويل في ظل التغيرات التي تحدث في بعض الظروف البنوية، وذلك لأن مخاطر التطورات السلبية مثل التحولات في معدلات التبادل التجاري ونقص الإنتاجية في البلاد لخطر متزايد أكثر من ديناميكيات الديون غير المستدامة، وهذا يؤكد الحاجة إلى إزالة الاختناقات أمام النمو والحفاظ على سياسات الدين الحكيمة.

٥- (Ansah, J. P, 2017)، بعنوان (Causal Analyses of Public Debt and Structural Adjustment) (التحليلات السببية للدين العام والتكيف الهيكلي) تهدف الدراسة الى استنباط وعرض العلاقات الديناميكية بين العواقب المقصودة وغير المقصودة لسياسات التكيف الهيكلي والدين العام في العديد من البلدان النامية، من خلال تحديد أوجه الجمود والتأخر والخصائص الأخرى لهيكل الاقتصادات النامية التي تؤثر على التكيف الاقتصادي واختيار سياسة التنمية، من خلال الاعتماد على المنهج القياسي لقياس العلاقة غير الخطية بين نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار (العام أو الخاص)، وقد توصلت الدراسة الى أن مستويات نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي التي تعتبر المناسبة للاستثمار فمن المتوقع أن تزداد الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي؛ وبالتالي ينخفض العجز والاقتراض والدين العام، مقارنة بما كان يمكن أن يكون، وسوف تستمر هذه الدورة من الديناميات، الأمر الذي يؤدي إلى تبديد الدين العام أو انخفاضه، وقد اوصت الدراسة بالاهتمام المتواصل

من قبل الحكومات في البلدان النامية من أجل رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الاهتمام المتعاقب بخفض معدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: التأطير النظري (للتغير البنوي والدين العام)

١-٢ التغير البنوي للناتج المحلي الإجمالي (Structural change of GDP):

يعبر التغير البنوي للناتج المحلي الإجمالي عن التغيرات الحاصلة في الأوزان النسبية للقطاعات الرئيسية المكونة للناتج في اقتصاد ما ويحدث التغير البنوي عند ارتفاع نسبة القطاع الانتاجي أولاً والقطاع الخدمي ثانياً وبالتالي فإن نمط التغير البنوي في البلدان النامية يختلف اختلافاً جذرياً عن الأنماط التقليدية للتغير البنوي، التي يسبق فيها صعود القطاع الانتاجي صعود القطاع الخدمي (9: Szirmai, 2009)، وأن التغير البنوي للناتج المحلي الإجمالي ما هو الا استجابة داخلية لقيود الطبيعة في البلدان النامية مما يعني أن المورد الطبيعي يظل ثابتاً على المدى الطويل وحتى إذا كان للتغير التقني آثار متطابقة عبر القطاعات، فإن النمو في إنتاجية الاصول التي من صنع الإنسان في القطاع الأولي لا يمكن أن يضاهاي النمو في الإنتاجية في القطاع غير المتعلق بالموارد حيث تتوسع جميع الاصول باستمرار بمرور الوقت وهذا يعني أن القطاع غير المرتبط بالموارد قادر على سحب العمالة باستمرار من القطاع الأولي والنمو بشكل أسرع من القطاع الأولي (308: López, 2007)، ويرى كلاً من (Chenery & Elkington) بأنه إذا كان بلد ما يتمتع بموارد طبيعية قابلة للتصدير، فإن الزيادة السريعة في الناتج القومي الإجمالي من مستويات الدخل المنخفضة تكون سهلة نسبياً لأن عائدات التصدير تزيد المدخرات والواردات الوفيرة التي تقلل من الحاجة إلى إجراء تغييرات في البنية الإنتاجية، وكانت المراحل اللاحقة من الانتقال صعبة للغاية بالنسبة لمثل هذه البلدان لأن الحاجة إلى تغيير هيكل المدخرات والإنتاج والتجارة لم تكن متوقعة، وبالتالي فإن التقدم المبكر لمثل هذا البلد مبالغ فيه إذا نظرنا فقط إلى الزيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وعلى العكس من ذلك، إذا كان البلد بقاءً يفتقر إلى الموارد الطبيعية، فيجب عليه أن يحدث تغييرات في الإنتاج والتجارة في مرحلة مبكرة، ولكنه يكون عندئذ أقرب إلى الظروف اللازمة للنمو المستدام عند مستوى دخل أقل من النوع الأول من البلدان (66: Chenery & Elkington, 1979)، فيما يرى (Russkova and et al) بأن بنية الاقتصاد المحلي ليست ثابتة دائماً، إذ تتميز بعض الصناعات وأنواع الإنتاج بتطور سريع، وتستمر حصتها في النمو الاقتصادي، والبعض الآخر على النقيض من ذلك يبطئ معدلات نموها والركود، وأن التغير البنوي ذو طابع عفوي ويتم تنظيم تلك التغيرات من قبل الحكومة في سياق تحقيق السياسة الهيكلية (البنوية)، كونها جزءاً من سياسة الاقتصاد الكلي، وأن طرق الإدارة الأساسية للسياسة الهيكلية (البنوية) للحكومة هي البرامج المستهدفة من قبل الحكومة مثل الاستثمارات الحكومية والخطط الأساسية الموضوعية من أجل التغير (40: Russkova and et al, 2017).

٢-٢ التحديات التي تواجه التغير البنوي للناتج (Challenges Facing Structural Change of GDP):

تعاني الدول النامية من وجود اختلال دائم في بنيتها الاقتصادية يهيمن فيها قطاع معين على باقي القطاعات، وهذا يكون ناجم عن القصور الدائم في السياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الدول (النامية) وانخفاض مستويات التنمية والتطورات الدولية المعاصرة، وأن الدول النامية تختلف في العديد من الخصائص والميزات الاجتماعية والثقافية والسياسية، ولكنها تكاد تتقارب أو تتشابه في بعض الخصائص الاقتصادية، إذ تشترك في سمة أساسية مشتركة تتمثل في اختلال البنية الاقتصادية، والذي هو نتيجة للتفاعل بين مواردها البشرية والمادية غير المتناسبة، والذي ساهمت الظروف التاريخية والدولية في تحويله إلى اختلال في بنية الصادرات (هيكل الصادرات). إن اختلال هيكل الإنتاج من أهم السمات التي تميزها، وهذا يعني أن الدول النامية تخصص في الإنتاج الأولي، أي أن اقتصاديات الدول النامية (تعتمد نسبة الإنتاج بشكل أساسي على المراحل الأولى من العملية الإنتاجية (مثل الزراعة والصناعة الاستخراجية) دون أن تتوسع العملية الإنتاجية لتشمل مراحل إنتاجية أخرى تتمثل في تحويل الإنتاج الأولي إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية بشكل أساسي، مما يعني انخفاض أهمية هذا الإنتاج (القريشي، ٢٠١٠: ١٣٠-١٣١)، وما يؤكد هيمنة ظاهرة الإنتاج الأولي في الدول النامية هو ميل الإنتاج والتشغيل إلى التركيز على بعض الأنشطة الأولية في حين أن نسبة الصناعة

منخفضة في كل من الإنتاج والاستخدام ووفقاً لما ذكر عن خصائص بنية اقتصاد الدول النامية، يمكن توضيح آثارها وتداعياتها على ميزان مدفوعات هذه الدول، حيث أن من أهم خصائص صادرات هذه الدول هي هيمنة قطاع النفط في الدول الريعية على اقتصاديات هذه الدول التي تعتمد عليها في الإنتاج والتصدير، بالإضافة إلى اعتبارها من أكثر مصادر هامة للحصول على العملة الصعبة، ويعد نمو هذا النوع من الصادرات في هذه الدول أحد المؤشرات المهمة في التعبير عن نماذج التجارة الخارجية، ونتيجة لذلك تصبح الدول النامية مصدراً أساساً للمواد الخام للدول المتقدمة، وذلك بسبب غياب الروابط بين قطاع التصدير وبقية القطاعات الأخرى المكونة للبنية الاقتصادية، حيث أنها غير قادرة على تحفيز تنميتها الاقتصادية بقدر ما هي اقتصادات أحادية الجانب، يوجد فيها قطاع واحد كبير ومتقدم وبشكل عام، تواجه الدول وخاصة النامية بعض التحديات التي تحول دون التقدم في عملية التغير البنوي، وترتبط في معظمها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحول دون تحقيق المأمول في عملية التغير البنوي وبمجرد تجنب مثل هذه التحديات، تظل عملية التنفيذ والمتابعة مرهونة بمدى التزام صناع القرار في صياغة القرارات الاقتصادية، الترشيح بما يخدم الهدف العام لعملية التغير البنوي وهو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة، وتتمحور تحديات التغير البنوي حول ما يلي (طلحة، ٢٠٢٢: ١٨-١٩). (McMillan and Sepúlveda, 2016: 3)

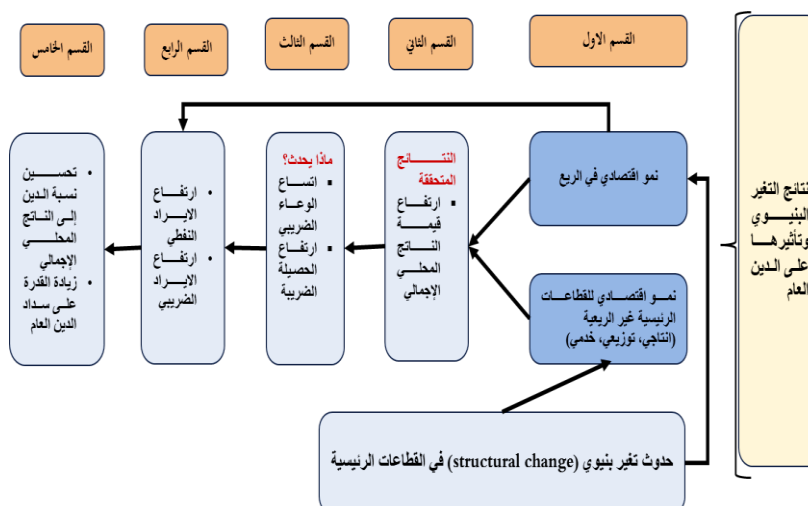
١. يتمثل التحدي الأبرز لعملية التغير البنوي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بكيفية ضمان تدفق الموارد بسرعة إلى الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي تعمل على مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية.

٢. كيفية تجميع المهارات والقدرات المؤسسية الواسعة اللازمة لتوليد نمو مستدام في الإنتاجية، ليس فقط في عدد قليل من القطاعات الصناعية الحديثة ولكن أيضاً عبر مجموعة كاملة من الخدمات وغيرها من الأنشطة غير القابلة للتداول.

٢-٣ مفهوم الدين العام (Concept of public debt): يعرف الدين العام بأنه الدين المالي المتراكم على القطاع الحكومي من خلال الاقتراض وإصدار السندات وأذون الخزانة وسندات الخزينة والأدوات المماثلة لها وتقترض الحكومات الأموال بهذه الطريقة إذا لم يتم تغطية الإنفاق الجاري بالكامل من الإيرادات (Holtfrerich and et al, 2016: 27)، ويرى (Marciniak, 2005: 140) أن مجموع عجز الميزانية في الفترات السابقة هو الدين العام للحكومة، ويعبر الدين العام عن مورد الأموال المتولدة خارج أو داخل البلد الذي يتم منحه لحكومة أي بلد معين مع الفائدة المرتبطة بالدفع عند استحقاقه بالنسبة للبلد المدين (Saheed and et al, 2015: 52). ويعبر الدين العام عن الموارد أو الأموال المستخدمة في دولة معينة لا يساهم بها مالكيها ولا تنتمي إليهم بأي طريقة أخرى، إنها مسؤولية ممثلة بأداة مالية أو ما يعادلها رسمياً (Matthew, A., & Mordecai, B, 2016: 3)، كما ويعرف الدين العام بأنه الالتزامات المالية التعاقدية التي تعهدت الحكومة المركزية بسدادها للدائنين في فترة مستقبلية، بما في ذلك المبلغ الأساسي والفائدة المترتبة على وجه الخصوص، وينقسم الدين العام إلى دين عام محلي ودين عام أجنبي، بناءً على موقع حاملي الديون والعملية التي يتم بها تحديد الدين، وما إذا كان الدين قد صدر في سوق الدين الدولي أو سوق الدين المحلي (Yamin and et al, 2023: 3)، وكنيجة للارتباط الكبير ما بين عجز الموازنة والدين العام فقد عرف الدين العام على أنه إجمالي الدين العام للحكومة والناتج عن عجز تيار الموارد المالية عن تغطية تيار الانفاق العام (McConnell and et al, 2018: 218).

٢-٤ تأثير التغير البنوي في مؤشر الدين العام (The impact of structural change on the public debt index): كما ذكرنا سلفاً فإن التغير البنوي الذي يمكن أن يحدث في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن احتمال سداد الدين هو دالة لعدد من المتغيرات والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والإيرادات الضريبية وأسعار الفائدة والتي تتأثر حتماً بمستوى الدين ولعل أهمها هو التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي (Loser, 2004: 44)، والمخطط (٢) يوضح تأثير التغير البنوي على الدين العام

المخطط (٢) تأثير التغير البنوي على الدين العام



المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى الفقرة رابعاً.

ومما سبق يتضح أن ان التغير البنوي للـ (GDP) يساهم في رفع معدل النمو (g)، ومن ثم رفع رصيد الموازنة العامة (S) وبالتالي تصبح ذا قدرة على تحمل الديون وسدادها والمخطط (٢) يبين اليه التغير البنوي في قدرته على تحمل الديون وسدادها، وهناك عدة آليات يمكن أن تساهم في انخفاض الدين العام ومنها (De Soyres and et al, 2022: 9-11):

- ١- حدوث تغير بنيوي يؤدي الى رفع قيمة الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية منها، في ظل ارتفاع في قيمة الإنتاج للقطاع الريعي (النفط) في البلدان الرعية ومنها العراق.
- ٢- زيادة الإيرادات الحكومية: مع نمو الاقتصاد، يزداد دخل الأفراد والشركات، مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية فتزداد معها الإيرادات الحكومية من الضرائب هذا يقلل من الحاجة للاقتراض لتغطية النفقات العامة.
- ٣- تحسين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية للدين مقارنةً بالناتج المحلي): عندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي، تتحسن هذا النسبة، يعني ذلك أن الدين يصبح أقل نسبياً مقارنةً بحجم الاقتصاد (GDP) وهذا يساهم في تقليل الضغط على الدين العام، وبالطبع هناك عوامل أخرى تؤثر في انخفاض الدين العام، مثل سعر الفائدة وسياسات الحكومة، لذلك يجب أن يتم التوازن بين تمويل النفقات العامة والحفاظ على استدامة الدين العام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتضح من المخطط (٢) أن حدوث تغير بنيوي من خلال ارتفاع نسب مساهمة القطاعات الرئيسية (انتاجي، توزيعي، خدمي) فضلاً عن القطاع النفطي في البلدان النفطية تؤدي الى ارتفاع القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي وهذا بدوره يؤدي الى اتساع الوعاء الضريبي ويزيد من الحصيلة الضريبية مما يعكس ايجاباً على الموازنة بالتخفيف من عجزها المالي وتقليص الدين العام والعكس صحيح في حالة الاختلال البنوي.

المبحث الثالث: الجانب العملي (تحليل بنية الناتج المحلي والدين العام في الاقتصاد العراقي)

٣-١ تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤):

جدول (١) يبين نسبة المساهمة والتشغيل وتغير بنية الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)،

وكما يلي:

جدول (١) نسبة المساهمة والتشغيل وتغير بنية الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤) (%)

السنوات	نسبة قطاع الاستخراج من الـ	التغير السنوي لقطاع النفط *	نسبة قطاع الانتاج السلعي	التغير السنوي لقطاع	نسبة التشغيل %	نسبة القطاع التوزيعي من الـ	التغير السنوي للقطاع	نسبة التشغيل %	نسبة القطاع الخدمي من الـ	التغير السنوي للقطاع	نسبة التشغيل %
---------	----------------------------	-----------------------------	--------------------------	---------------------	----------------	-----------------------------	----------------------	----------------	---------------------------	----------------------	----------------

		(GDP) %		التوزيعي *	(GDP) %		الانتاج السلعي*	من الد (GDP) %			(GDP) %	
2004	54.99	-	2.1	9.93	-	33.47	18.53	-	48.28	16.55	-	16.15
2005	50.07	(7.39)	2.1	13.89	42.27	32.83	18.64	2.32	48.92	17.40	6.88	16.15
2006	49.96	5.41	2.2	13.89	5.67	23.68	15.47	(12.30)	54.83	20.67	25.53	19.29
2007	52.71	7.54	2.4	12.03	(11.75)	20.41	14.16	(6.74)	59.21	21.10	4.05	17.98
2008	54.50	12.40	2.6	11.21	1.35	19.51	14.00	7.53	58.66	20.29	4.54	19.23
2009	54.00	2.14	2.6	11.60	6.64	19.22	13.47	(0.87)	59.94	20.93	6.29	18.24
2010	51.26	0.96	2.6	13.86	27.02	19.61	14.28	12.82	59.41	20.60	4.69	18.38
2011	51.67	8.46	2.6	13.58	5.46	16.94	14.35	8.12	61.44	20.39	6.51	19.02
2012	51.25	12.97	2.7	14.12	18.37	15.80	16.73	32.78	62.04	17.90	(0.04)	19.46
٢٠١٣	49.20	3.14	3.0	15.79	20.16	15.40	17.42	11.85	60.87	17.59	5.61	20.72
٢٠١٤	52.27	8.53	3.1	14.68	(5.04)	14.56	16.74	(1.80)	60.97	16.31	(5.27)	21.37
٢٠١٥	58.88	15.79	3.1	9.83	(31.11)	14.11	16.64	2.18	61.65	14.64	(7.71)	21.13
٢٠١٦	64.36	24.41	3.2	8.31	(3.86)	13.89	14.58	(0.30)	60.83	12.75	(0.88)	22.09
٢٠١٧	62.66	(4.11)	3.3	8.20	(2.74)	-	16.04	8.38	-	13.09	1.11	-
٢٠١٨	60.25	(1.31)	3.5	8.39	4.99	-	17.77	13.65	-	13.59	6.55	-
٢٠١٩	59.34	4.00	3.5	11.37	43.03	-	16.07	(4.47)	-	13.22	2.66	-
٢٠٢٠	59.21	(12.60)	3.6	9.79	(24.58)	-	16.14	(12.04)	-	14.86	(1.52)	-
٢٠٢١	58.00	(0.65)	3.6	8.98	(6.96)	31.21	17.02	6.96	31.5	16.00	9.23	30
٢٠٢٢	60.35	12.07	-	11.64	(2.94)	-	16.00	5.34	-	17.10	0.42	-
المتوسط الحسابي	54.99	5.10	-	9.93	4.78	-	18.53	4.08	-	16.55	3.81	-

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

نسبة التشغيل: اعداد الباحثان بالاستناد الى وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، سنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

(-): عدم توفر البيانات في السنوات المذكورة.

٣-١-١ تحليل تطور قطاع النفط (Oil sector): يعد العراق البلد الأكثر اعتماداً على قطاع النفط في الشرق الأوسط، إذ إنه يمتلك احتياطات مثبتة تصل إلى (١٤٣) مليار برميل قابلة للزيادة تجعله ثالث دولة من دول العالم المنتجة للنفط من بعد دولتي السعودية وروسيا، ونتيجة لتمييز هذا القطاع بانخفاض كلف الإنتاج فمن الطبيعي أن يكون القطاع النفطي في المرتبة الأولى في نسبة مساهمته في الد (GDP)، كما أن قطاع النفط يساهم في أكثر من (٩٠٪) من بنية الإيراد العام إضافة و (٩٨٪) من بنية الصادرات، فضلاً عن كون هذا القطاع العامل الرئيس في تنشيط الاقتصاد وتمويل الأنشطة الحكومية المختلفة، فهو أصبح أداة رئيسية في التمويل ليس لها بديل حالي، ويمكن القول أن حركة التنمية الاقتصادية في العراق باتت مرهونة بحركة الإيرادات النفطية، وبالتالي أصبح العراق من أكثر البلدان تأثراً في المنطقة لأي تغير في أسعار النفط (الياسري، ٢٠٢٢: ١٢٦-١٢٧)، وهناك جملة من التحديات التي تواجه قطاع النفط في العراق ولعل أبرزها انخفاض صافي الإيراد النفطي في ظل تذبذب أسعار النفط مع بقاء كلف الإنتاج بنفس مستوياتها ومحدودية البيانات الزلزالية والبرّية ما يؤدي إلى خلق حالة من عدم اليقين في مستويات الإنتاج التي يمكن بلوغها، فضلاً عن انخفاض في الطاقة الخزنّية وضعف البنية التحتية لمنشآت التصدير للنفط الخام وحرّق كميات كبيرة من الغاز بسبب عدم اكتمال البنية التحتية لمعالجته وتجميعها ما أدى إلى محدودية فصل خام الغاز إلى مكونات ذات قيمة مرتفعة، إضافة إلى تقادم شبكة أنابيب النفط الخام مع عدم وجود ربط بين الشمال والجنوب. (خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢: ١٥٠)، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه قطاع النفط في العراق فإنه يعد من القطاعات الأساسية الساندة والداعمة للناتج والدخل، كما ويعد مصدر رئيس لتحصيل الموارد المالية الصعبة ودعم الاحتياطات في المركزي العراقي فالتغيرات الحاصلة في كمية الإنتاج النفطي وسعر الصرف كان من المؤثرات الهامة على بنية الناتج المحلي، إذ يتبين من الجدول (١) أن قطاع الاستخراج ساهم بنسبة

(٥٤.٩٩٪) من الـ(GDP) في العام ٢٠٠٤ نتيجة للانفتاح التجاري في الاقتصاد العراقي فقد استمر في سيطرة على بنية الناتج ليساهم بنسبة (٥٤.٥٠٪) من الـ(GDP) في العام ٢٠٠٨ ويعزى ذلك التغير في قطاع الاستخراج الى ارتفاع حجم الانتاج والتصدير للنفط الخام، الا أن الازمة المالية العالمية التي الفت بظلالها على الاقتصاد العراقي في العام (٢٠٠٩) أدت الى خفض نسبته من الـ(GDP) الى (٥٤٪)، إذ أن ازمة (٢٠٠٩) او ما تعرف بأزمة الرهن العقاري التي تداخلت أثارها اثارها على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العراقي من خلال تأثيرها على انخفاض أسعار النفط فضلاً عن كميات الإنتاج، ويتبين ن قطاع الاستخراج انخفضت بنسبة الى (٤٩.٢٠ ٪) في العام ٢٠١٣ ويعزى ذلك الى انخفاض الإنتاجية في القطاع الاستخراجي فضلاً عن الانخفاض الحاصل في كميات التصدير والتي رفعت من التغير البنوي لقطاع الاستخراج خلال تلك المدة (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٣، ١٧)، اما خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٢) فقد شهد قطاع الاستخراج تغيراً ايجابياً وبنسبة (٦٠.٢٥٪) من الـ(GDP) بعد ان كان بنسبة (٦٤.٣٦٪) من الـ(GDP) في العام ٢٠١٦ ويعزى ذلك الى انخفاض كل من اجمالي الإنتاج السنوي من النفط الخام (١.٣- ٪) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٨، ١٠)، وقد شهد قطاع الاستخراج ارتفاعاً بمعدل تغير سنوي (٤٪) واصبحت بنيته تتغير بالاتجاه الموجب في العام ٢٠١٩، فيما تغير قطاع الاستخراج سالباً خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٢١) وهي تدل على الانخفاض والتي بلغت بمعدل تغير سنوي (١٢.٦٠- ٪، -٠.٦٥ ٪) بسبب اتباع (سياسة اللجوء إلى عمليات العزل والحظر العام والإغلاق واسع النطاق) لإبطاء انتشار فايروس (Covid19) وما أعقبها من أثار في خفض إنتاجية قطاع الاستخراج الخام والذي القى بظلاله على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى قطاع الاستخراج بشكل خاص إذ مساهمته بنسبة (٥٩.٢١٪) من الـ(GDP) في العام ٢٠٢٠ مقارنة بنسبة (٥٩.٣٤٪) من الـ(GDP) في العام ٢٠١٩، مما خفض من معدل التغير السنوي لقطاع الاستخراج الى (١٢.٦٠- ٪)، وفي نهاية مدة البحث فقد سجل قطاع الاستخراج عام ٢٠٢٢ ارتفاعاً بلغ (٥٩.٤٢٪) ليساهم بنسبة (٦٠.٣٥٪) وأن سبب ذلك إلى يعزى الى ارتفاع القيمة المضافة في نمو القيمة المضافة في قطاع الاستخراج نتيجة لارتفاع الإنتاج المقرر في اطار اتفاق أوبك، وعلى الرغم من سيطرة قطاع النفط على المساهمة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي الا أن نسبة مساهمة هذا القطاع في التشغيل كانت منخفضة، ففي العام ٢٠٠٤ بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط في التشغيل (٢.١٪) واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى (٣.٧٪) في نهاية المدة وهي اعلى نسبة مساهمة في التشغيل، وهذا يبين طبيعة القطاع النفطي الذي يستلزم رأس مال اكبر من الأيدي العاملة وهذا ما رفع من مستوى الاحلال بين رأس المال والعمل لصالح رأس المال، وجود تباين (Divergent) بين مستوى المساهمة في الناتج ومستوى المساهمة في التشغيل، إذ أن مستوى الإنتاج اكبر من مستوى التشغيل، ومما سبق يعتبر قطاع النفط العامل الرئيسي في الاقتصاد العراقي، لكن يتأثر بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية العالمية والتحديات المستمرة، بما في ذلك ضعف البنية التحتية والهزات الاقتصادية، لذلك يتطلب اتباع استراتيجيات مناسبة لأحداث تغير بنوي ومن ثم تعزيز الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد المفرط على الإيراد النفطي.

٣-١-٢ تحليل تطور قطاع الإنتاج السلعي (Commodity production sector): أن جل الأنشطة الإنتاجية الزراعية والصناعية قد الحق بها ضرراً كبيراً بعد العام ٢٠٠٣ فضلاً عن توقف البنى التحتية المرتبطة بها وأصبح توقف شبه شامل لبنية الناتج باستثناء قطاع الاستخراج ويتبين من الجدول (١) أن قطاع الإنتاج السلعي ساهم بنسبة (٩.٩٣٪) في العام ٢٠٠٤ نتيجة الضعف الحاصل في إنتاجية في أنشطة التعدين والصناعة التحويلية والكهرباء والماء والبناء والتشييد، ليرتفع بوتيرة مستمرة في العام ٢٠١٣ وبمعدل تغير سنوي (٢٠.١٦٪) عن العام السابق ويساهم بنسبة (١٥.٧٩٪) من الـ(GDP) لنفس العام ويعد هذا العام من افضل الأعوام في القيمة المضافة لقطاع الإنتاج السلعي كونه يشكل اعلى قيمة له خلال مدة البحث وسيعزى ذلك الى ارتفاع نسبة مساهمة البناء والتشييد لتشكّل (٨.٧٪) من الـ(GDP) لنفس العام، فيما شهد الاقتصاد العراقي ركوداً اقتصادياً واضحاً تمثل بتراجع واضح في معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي في عام ٢٠١٥ (البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٥: ١٦)، لينخفض قطاع الإنتاج السلعي وبمعدل تغير سنوي سالب (٣١.١١- ٪) في العام ٢٠١٥ ويساهم بنسبة (٩.٨٣٪) من الـ(GDP) لنفس العام، وعاود قطاع الانتاج السلعي الى الارتفاع بمعدل تغير سنوي (٤٣.٠٣٪) في العام ٢٠١٩

ويساهم بنسبة (١١.٣٧٪) من الـ(GDP) لنفس العام والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع نشاط البناء والتشييد الذي ساهم بنسبة (٥.٨٪) من الـ(GDP)، فيما سجل قطاع الإنتاج السلعي انخفاضاً في العام ٢٠٢٠ وبمعدل تغير سنوي (٢٤.٥٨- %) ويعزى ذلك الى الانخفاض الحاصل في كل من نشاط الكهرباء والماء والبناء والتشييد، وقد استمر قطاع الإنتاج السلعي بالانخفاض خلال المدة (٢٠٢١-٢٠٢٢) ويعزى ذلك الى التقلبات الحاصلة في أنشطة التعدين والزراعة والغابات والصيد، واستناداً لذلك فإن قطاع الإنتاج السلعي يشكل خلاً كبيراً في عملية التغير البنوي كونه افضل مساهماته في الناتج المحلي بلغت نسبة (١٥.٧٩٪) في العام ٢٠١٣، كما يبين الجدول (١) استحوذ قطاع الإنتاج السلعي نسبة كبيرة من الايدي العاملة رغم انخفاض انتاجيته حيث ساهم هذا القطاع بنسبة (٣٣.٤٧٪) من التشغيل في العام ٢٠٠٤ على الرغم من تعطل غالبية المشاريع الصناعية وضعف الإنتاج الزراعي بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية ولكون ملكية منشأة القطاع الصناعي والماء والكهرباء والبناء والتشييد تعود للقطاع العام فقد عملت الحكومة على تشغيل اكبر عدد من الايدي العاملة في هذا القطاع قاصداً هدفاً اجتماعياً في ذلك، وقد انخفض مستوى التشغيل في القطاع الإنتاجي ليساهم بنسبة (١٣.٨٩٪) من التشغيل في العام ٢٠٠٨، فيما سجل قطاع الإنتاج السلعي نسبة (٣١.٢١٪) من التشغيل للأيدي العاملة في العام ٢٠٢١ بسبب اتباع الحكومة العراقية رفع مستوى التوظيف نتيجة ارتفاع معدل البطالة في البلاد وعلى الرغم من ارتفاع قطاع الإنتاج السلعي للتشغيل الا أن مستوى مساهمته في الناتج كانت منخفضة وبمتوسط نسبة مساهمة (٩.٩٣٪) من الـ(GDP) وهذا يوضح وجود تباين (Divergent) بين مستوى المساهمة في الناتج ومستوى المساهمة في التشغيل، إذ أن نسبة المساهمة في التشغيل اكبر من نسبة المساهمة في الناتج.

٣-١-٣ تحليل القطاع التوزيعي (Distribution sector): يشمل القطاع التوزيعي مجموعة من الأنشطة المساهمة في تكوين

بنية الناتج المحلي الإجمالي وهي كلاً من (النقل والمواصلات والتخزين، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه، البنوك والتأمين) يتبين من الجدول (١) أن القطاع التوزيعي ساهم بنسبة (١٨.٥٣٪) من الـ(GDP) في عام ٢٠٠٤، وقد سجل القطاع التوزيعي ارتفاعاً ملحوظاً بمعدل تغير سنوي نسبته (2.32٪) في العام ٢٠٠٥ وأن هذا الارتفاع كان نتيجة التغيرات الحاصلة في الأنشطة المكونة لهذا القطاع الا أن نسبته من الـ(GDP) ما زالت منخفضة حيث ساهم بنسبة (١٨.٦٤٪) وهي نسبة قليلة جداً، وأن نسبة القطاع التوزيعي من الـ(GDP) بقيت منخفضة طوال مدة البحث ولم تكن بالمستوى المطلوب إذ بلغت اعلى نسبة مساهمة (١٧.٤٢٪) في العام ٢٠١٣، وأن الارتفاع الحاصل في هذه النسبة ارتفعت نتيجة ارتفاع القيمة المضافة في الأنشطة المكونة للقطاع التوزيعي، وقد انخفض القطاع التوزيعي ليساهم بنسبة (١٤.٥٨٪) في العام ٢٠١٦ والناجمة عن (الازمة المزوجة) التي القت بظلالها على الاقتصاد العراقي في عام ٢٠١٤ واستمرت أثارها لسنوات متعددة، وقد سجل القطاع التوزيعي ارتفاعاً بمعدل تغير سنوي (13.65٪) ليساهم بنسبة (١٧.٧٧٪) من الـ(GDP) ويعزى ذلك الارتفاع في القطاع التوزيعي الى الارتفاع الحاصل في نشاط البنوك والتأمين بنسبة (٢٠.٦٪)، وقد سجل القطاع التوزيعي انخفاضاً بمعدل (٤.٤٧٪) في العام ٢٠١٩ ليساهم بنسبة (١٦.٠٧٪) من الـ(GDP)، ويعزى ذلك الانخفاض الى التغير السلبي للأنشطة المكونة لهذا القطاع، فيما سجل القطاع التوزيعي معدل تغير سنوي (٥.٤٣٪) ويعزى ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة في نشاط البنوك والتأمين بنسبة (٣٤.٣٪)، وأن نسبة القطاع التوزيعي ككل ما زالت تشكل نسبة منخفضة في تكوين، فيما استحوذ القطاع التوزيعي على النسبة الاكبر من التشغيل للأيدي العاملة رغم انخفاض انتاجيته حيث ساهم هذا القطاع بنسبة (٤٨.٢٨٪) من التشغيل في العام ٢٠٠٤ وقد ارتفع مستوى التشغيل في القطاع الإنتاجي ليساهم بنسبة (٦٠.٨٣٪) من التشغيل في العام ٢٠١٦، فيما انخفضت نسبة قطاع الإنتاج السلعي ليبلغ (٣١.٥٪) من التشغيل للأيدي العاملة في العام ٢٠٢١ ويعزى ذلك الى امتصاص القوى العاملة للعمل في القطاع الخدمي، وعلى الرغم من ارتفاع القطاع التوزيعي للتشغيل الا أن مستوى مساهمته في الناتج كانت منخفضة وهذا يوضح وجود تباين (Divergent) بين مستوى المساهمة في الناتج ومستوى المساهمة في التشغيل، إذ أن نسبة المساهمة في التشغيل اكبر

من نسبة المساهمة في الناتج، إذ بلغ أعلى مساهمة في التشغيل (٦٠٪) تقريباً بينما أعلى نسبة مساهمة في الناتج (١٨.٥٣٪) تقريباً وأن تلك الفجوة تشير الى اختلال بنيوي في القطاع التوزيعي.

٣-١-٤ تحليل تطور القطاع الخدمي (Service sector): يعد القطاع الخدمي من القطاعات الهامة في تكوين بنية الناتج ويتبين من الجدول (١) أن القطاع الخدمي في العام ٢٠٠٤ قد ساهم بنسبة (١٦.٥٥٪) من الـ(GDP) وارتفع واستمر بالارتفاع إلا أن مساهمته في مازالت منخفضة حيث ساهم بنسبة (٢٠.٢٩٪) من الـ(GDP) في العام ٢٠٠٨ ويعزى ذلك الارتفاع الى ارتفاع حجم الانفاق على نشاط الحكومة من خلال إعادة بناء المنظمة الأمنية (احمد، ٢٠٢٠: ٢٢٦)، وفي العام ٢٠٠٩ ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الـ(GDP) لتبلغ (٢٠.٩٣٪)، ويعزى ارتفاع تلك النسبة ليس فقط بسبب الزيادة الحاصلة في القطاع الخدمي بل بسبب انخفاض مساهمة قطاع الاستخراج في الـ(GDP) والناجمة عن الازمة المالية التي الفت بضلالها على خفض إنتاجية قطاع الاستخراج في العام ٢٠٠٩ حيث انخفضت إنتاجية العراق من قطاع الاستخراج (خدمات الأوبك) (OPEC, 2009)، فيما انخفضت نسبة القطاع الخدمي في العام ٢٠١٥ ليساهم بنسبة (١٤.٦٤٪) وهذا ناجم عن الازمة الاقتصادية التي انعكست على الاقتصاد العراقي والتي أوقفت جميع المشاريع القابلة للتنفيذ مما انعكس سلباً على أداء القطاع الخدمي، وقد شهد القطاع الخدمي ارتفاعاً ليساهم بنسبة (١٢.٧٥٪) و (١٣.٠٩٪) و (١٣.٥٩٪) خلال الأعوام (٢٠١٦-٢٠١٨) على التوالي ومن هنا تبرز ضرورة توليد النمو في القطاع غير الاستخراجي بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومتانة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل والسعي نحو بدائل لتمويل التنمية والتطور من خلال إعادة النظر في توزيع التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية والإجراءات التنفيذية المتبعة باتجاه تعزيز دور القطاعات الأساسية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة بما يضمن تحفيز النمو في كافة القطاعات الاقتصادية دون حصره في قطاع أو نشاط معين (وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨: ٩ - ١٠)، وقد سجل القطاع الخدمي انخفاضاً لعام ٢٠٢٠ وبمعدل تغير (١.٥٢٪) وبنسبة مساهمة بلغت (١٤.٨٦٪) من الـ(GDP) في العام ٢٠٢٠ ويعزى ذلك الى الانخفاض الحاصل في خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وملكية دور السكن ، اما خلال المدة (٢٠٢١-٢٠٢٢) فقد سجل القطاع الخدمي ارتفاعاً في العام ٢٠٢٢ بنسبة (٠.٤٢٪) وبنسبة مساهمة بلغت (١٧.١٠٪) من الـ(GDP) ويعزى هذا الارتفاع الى كمال من ملكية دور السكن ونشاط الحكومة (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٢، ١٥)، وارتبطت هذه الزيادة الكبيرة نسبة القطاع الخدمي في تكوين الناتج بقدرة الحكومة على تمويل أنشطة الخدمات الاجتماعية، وبقدر ما يتعلق ببنية الدولة ذاتها وبطبيعة دورها كراعية للمصالح الاجتماعية (الياسري، ٢٠٢٢: ١٢٢)، ويتبين من الجدول (١) تشغيل القطاع الخدمي واستحوازه على الايدي العاملة على نسبة كبيرة من التشغيل للأيدي العاملة اذ كانت نسبة التشغيل تتراوح بين (١٦.١٥٪) و (٣٠٪)، وهذا يدل على وجود تقلبات في القطاع الخدمي، مما قد يشير إلى وجود مشاكل الناتجة عن الأزمات الاقتصادية أو السياسية في البلاد، وعلى الرغم من ارتفاع القطاع الخدمي في نسبة التشغيل حيث ساهم بنسبة (٣٠٪) إلا أن نسبة مساهمة في الناتج كان اقل من ذلك حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج (١٦.٥٥٪).

ويتضح مما سبق أن قطاع النفط كان القطاع المسيطر على بنية الـ(GDP) بنسبة (٥٤.٩٩٪) من الـ(GDP) وبمتوسط معدل تغير سنوي (٥.١٠٪) وهذا ما اخل في بنية القطاعات الاخرى والتي تنسم بالضعف في مساهمتها، فيما بلغت نسبة مساهمة قطاع الإنتاج السلعي (٩.٩٣٪) من الـ(GDP) وبمتوسط معدل تغير سنوي (٤.٧٨٪) والقطاع التوزيعي ساهم بنسبة (١٨.٥٣٪) من الـ(GDP) وبمتوسط معدل تغير سنوي (٤.٠٨٪)، فيما شكل القطاع الخدمي نسبة (١٦.٥٥٪) من الـ(GDP) وبمتوسط معدل تغير سنوي (٣.٨١٪)، وبالتالي فإن هنالك تباين كبير بين مستوى إنتاجية كل قطاع مع نسبة التشغيل الخاصة به مما يؤكد وجود فجوة كبيرة بين الإنتاج والتشغيل مما يعكس درجة كبيرة للاختلال البنيوي من جهة والبطالة المقنعة من جهة أخرى، واستناداً لذلك

فأن التغير في انتاجية قطاع النفط كان بمستوى اعلى من باقي القطاعات وبالتالي أن قطاع النمو ينمو بمعدل اكبر من باقي القطاع وهذا ما جعله مسيطراً ومستمراً على بنية الـ (GDP).

٣-٢ تحليل تباين التغير في بنية الناتج في بنية الموازنة العامة:

عانت السياسة المالية في الاقتصاد العراقي خلال العقدين المنصرمين وبالتحديد مع ظهور دستور عام (٢٠٠٥) والعمل بالممارسات الديمقراطية والتي انتجت عن نموذج (التوقف السير المزدوج) والذي يتمثل بنمط خطير جداً ويتشكل بمسارين هما (صالح، ٢٠٢٢، ٢):

١- المسار الاول: يتمثل بريعية الموازنة العامة وتقلب دورة الاصول النفطية، خاصة في الانفاق الاستثماري والذي يكون تابعاً لمورد النفط المستقل فيه والاخير يخضع لدورة الاصول في اسواق النفط الدولية والذي تعتمد منه موازنة العراق بما يفوق نسبة الـ (٩٠٪) من اجمالي الايرادات العام.

٢- المسار الثاني: يتمثل بالدورات البرلمانية، إذ ان الجمود او التصلب التشريعي الناجم عن افرزات المحاصصة السياسية وهذا ما يدفع السياسة المالية في العراق الى اللجوء الى موازنة الحد الأدنى والتي تستند الى (قانون الادارة المالية في العراق) والتي نصت على تقييد الصرف للنفقات الفعلية الجارية من العام السابق واخذها معياراً للصرف الشهري وانتظار تشريع قانون الموازنة العامة والذي عادة ما يتأخر وبالتالي فإن النفقات جلها تصرف على الجانب التشغيلي (الاستهلاكي) والذي بدوره يعتبر معطلاً للتنمية الاقتصادية وعملية استدامتها.

وفي ضوء ما سبق هنالك ارتباط بين هذين المسارين من الناحية الزمنية وبين الانفاق الاستثماري والمشاريع الاستثمارية الحكومية وما زال الاقتصاد العراقي والموازنة العامة فيه تعاني من ازدواجية التوقف والسير المزدوج وهذا ما ضعف من بنية الاقتصاد العراقي والجدول (٢) يبين بنية الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) وكما يلي:

جدول (٢): بنية الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العام الفعلي	معدل التغير السنوي % *	الانفاق العام الفعلي	معدل التغير السنوي % *	العجز او الفائض (٢-١)	معدل التغير السنوي % *
2004	32,982,739	-	32,117,491	-	865,248	-
2005	40,502,890	22.80	26,375,175	(17.88)	14,127,715	1,532.79
٢٠٠٦	49,055,545	21.12	37,494,608	42.16	11,560,937	(18.17)
٢٠٠٧	54,599,451	11.30	39,307,836	4.84	15,291,615	32.27
٢٠٠٨	80,252,182	46.98	67,277,181	71.15	12,975,001	(15.15)
٢٠٠٩	55,209,353	(31.21)	55,589,062	(17.37)	(379,709)	(102.93)
٢٠١٠	69,521,117	25.92	70,134,201	26.17	(613,084)	61.46
٢٠١١	99,998,776	43.84	78,757,665	12.30	21,241,111	(3,564.63)
٢٠١٢	119,466,403	19.47	105,139,574	33.50	14,326,829	(32.55)
٢٠١٣	113,767,395	(4.77)	119,127,555	13.30	(5,360,160)	(137.41)
٢٠١٤	105,386,623	(7.37)	83,556,226	(29.86)	21,830,397	(507.27)
٢٠١٥	١٦,٤٧٠,٢٥٢	(36.93)	70,397,515	(15.75)	(3,927,263)	(117.99)
٢٠١٦	54,409,270	(18.14)	67,067,437	(4.73)	(12,658,167)	222.32
٢٠١٧	77,335,955	42.14	75,490,115	12.56	1,845,840	(114.58)
٢٠١٨	106,569,834	37.80	80,873,189	7.13	25,696,645	1,292.14
٢٠١٩	107,566,995	0.94	111,723,522	38.15	(4,156,527)	(116.18)
٢٠٢٠	63,199,689	(41.25)	76,082,443	(31.90)	(12,882,754)	209.94
2021	109,081,464	72.60	102,849,400	35.18	6,232,064	(148.38)
2022	١٦١,٦٩٧,٤٣٧	48.24	116,959,611	13.72	44,737,826	617.87
المتوسط الحسابي	82,477,546	14.08	74,543,148	10.70	4117327	(50.36)

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، النشرات الاحصائية، سنوات مختلفة.

يتبين من الجدول (٣) زيادة مستمرة في الإيراد العام الفعلي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) باستثناء عام ٢٠٠٩ فبعد أن بلغ (٣٢,٩٨٢,٧٣٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ ارتفع واستمر بالارتفاع باستثناء عام ٢٠٠٩ الذي بلغ فيه الإيراد العام الفعلي (٥٥,٢٠٩,٣٥٣) مليون دينار مقارنة بعام ٢٠٠٨ التي بلغ فيها الانفاق العام الفعلي (٥٥,٢٠٩,٣٥٣) مليون دينار وأن هذا الانخفاض سبب عجزاً في الموازنة بلغ (٣٧٩,٧٠٩) مليون دينار وأن هذا الانخفاض الحاصل في الإيراد العام ناجم عن عدة اسباب منها ضعف المنظومة الضريبية في تحصيل الإيرادات فضلاً عن وجود انفصام بين الموازنة العامة ووظائفها (العاني و الشبخاني، ٢٠١٦، ٢٧٢) مع الإشارة الى الازمة المالية العالمية (ازمن الرهن العقاري) التي انعكست سلبياً على اقتصادات العالم بشكل عام وعلى الاقتصاد العراقي بشكل خاص، ليرتفع الإيراد العام الفعلي البالغ (١١٩,٤٦٦,٤٠٣) في عام ٢٠١٢ بسبب الارتفاع الحاصل في الإيرادات النفطية والتي ساهمت بنسبة (97.60%) من اجمالي الإيرادات العامة لتلك السنة مع الإشارة الى أن الاقتصاد العراقي يهيمن فيه النفط الخام على النسبة الاكبر من إيراداته العامة كونه يشكل ما يقارب نسبة الـ (٩٠%) من إيرادات الموازنة فيما ما يتبقى مصادر اخرى غير نفطية (محمد، ٢٠٢١، ٣٠٣). اما خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) فقد تعرض الاقتصاد العراقي للصدمة المزدوجة انخفاض على أثرها الإيراد العام الفعلي من (١١٣,٧٦٧,٣٩٥) مليون دينار في عام ٢٠١٣ الى (٥٤,٤٠٩,٢٧٠) مليون دينار في عام ٢٠١٦ وانعكس ذلك على ارتفاع عجز الموازنة من (٥,٣٦٠,١٦٠) مليون دينار عام ٢٠١٣ الى (١٢,٦٥٨,١٦٧) مليون دينار عام ٢٠١٦.

فيما سجلت الإيرادات العامة الفعلية ارتفاعاً ملحوظاً مقداره (٢٢,٩٢٦,٦٨٥) مليون دينار في عام ٢٠١٧ اي بمعدل تغير سنوي (٤٢.١٤%) عن العام السابق لتبلغ (٧٧,٣٣٥,٩٥٥) مليون دينار ويعزى ارتفاع الإيراد العام الفعلي بالدرجة الاساس الى الارتفاع الملحوظ في الإيراد النفطي والثروات المعدنية وبمقدار (٢٠.٨) ترليون دينار وبنسبة تغير سنوي (٤٧%) عن العام السابق حيث بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (٨٤.١٤%) من اجمالي الإيراد العام فيما ارتفعت الضرائب على الدخول بمعدل تغير سنوي (١٨.٨%) وبنسبة مساهمة (٢.٩%) من اجمالي الإيراد العام، فيما سجلت الضرائب السلعية ورسوم الانتاج ارتفاعاً بالغاً وبنسبة (١٧٩%) إذ ساهمت بنسبة (٢.٣%) من اجمالي الإيراد العام وبالتالي فإن الارتفاع الحاصل في الإيراد العام الفعلي نتج عن تلك الارتفاعات في بنية الإيراد العام (البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٧، ٤٥). وقد ارتفع الإيراد العام الفعلي خلال المدة (٢٠١٨-٢٠١٩) ليبلغ (١٠٦,٥٦٩,٨٣٤، ١٠٧,٥٦٦,٩٩٥) مليون دينار على التوالي وبمعدل تغير (٣٧.٨٠%)، (٠.٩٤%) على التوالي ويعز ذلك الارتفاع الى زيادة الإيرادات النفطية وتلك الزيادة متأثرة من الارتفاع في متوسط سعر برميل النفط المصدر حيث استأثرت الإيرادات النفطية بالحصة الاكبر من لتبلغ مساهمتها في الإيراد العام الفعلي بنسبة (٨٩.٧%) في عام ٢٠١٩ (لاحظ جدول (١٠)). فيما ادت الازمة الصحية (Covid19) في عام ٢٠٢٠ الى اتباع سياسة الاغلاق الكلي والحظر والتي على أثرها انخفض الانتاج العالمي مما استدعى انخفاض الطلب على النفط الخام لتتخفص اسعاره ويبلغ متوسط سعر برميل النفط النفطي (٤٠.٦٩) برميل/ دولار في عام ٢٠٢٠ وهذا ما عكس الانخفاض الكبير في الإيراد النفطي لتتخفص نسبة مساهمته في الإيراد العام الفعلي وتبلغ (٨٦.١٥%) خافضاً معه الإيراد العام بمقدار (٤٤,٣٦٧,٣٠٦) عن العام السابق ليبلغ (٦٣,١٩٩,٦٨٩) مليون دينار في عام ٢٠٢٠ بعد أن كان (١٠٧,٥٦٦,٩٩٥) مليون دينار في عام ٢٠١٩. كما ونلاحظ أن الإيراد العام الفعلي قد عاود الارتفاع خلال المدة (٢٠٢١-٢٠٢٢) ليبلغ (١٠٩,٠٨١,٤٦٤، ١٦١,٦٩٧,٤٣٧) مليون دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي (٧٢.٦٠%)، (٤٨.٢٤%) ويعز ذلك الارتفاع الى ارتفاع الإنتاج العالمي مما أدى الى صدمة طلب نفطية رافعة بذلك سعر متوسط برميل النفط الخام ليرفع معه الإيراد النفطي في بنية الإيراد العام ليساهم في الإيراد العام بنسبة (87.34%)، (٩٥.٠١%) لعامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي. ونلاحظ من الجدول (٣) ارتفاع الانفاق العام الفعلي بوتيرة متصاعدة فبعد أن بلغ (٣٢,١١٧,٤٩١) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ ارتفع ليبلغ (67,277,181) في عام ٢٠٠٨ نتيجة لاتباع الحكومة العراقية سياسة مالية توسعية تهدف من خلالها تغطية التزاماتها المالية المتزايدة والتي نشأت نتيجة لارتفاع التشغيل في القطاع العام من الايدي العاملة، لينخفض الانفاق العام في عام ٢٠٠٩ البالغ (٥٥,٥٨٩,٠٦٢) مليون دينار نتيجة للأثار الناجمة عن تداعيات الازمة العالمية. فيما شهد الاقتصاد العراقي عام ٢٠١٥ ازمة مالية واضحة انفة الذكر والتي أدت الى حدوث عجز فبالوقت الذي انخفضت

فيه أسعار النفط دون الـ (٥٠) د/ب منذ العام حزيران ٢٠١٤ رافقها تحديات تمثلت بارتفاع تكلفة الحرب على الإرهاب والتي القت بضلالها سلباً على موازنة العراق الاتحادية وهذا ولد ضغطاً إضافية على الموارد المالية وكذلك الأعباء الناجمة عن عملية تحويل رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي الى تمويل مركزي فضلاً عن الارتفاع الحاصل في الانفاق على المناطق المحررة والتي أضرت بسبب الاحداث العسكرية بالإضافة عن انخفاض واردات الموازنة غير النفطية (احمد وآخرون، ٢٠١٨: ١٨) مما أدى الى حدوث عجز في الموازنة يقدر بـ (٣,٩٢٧,٢٦٣) مليون دينار فضلاً عن الانخفاض في الانفاق العام بنسبة (١٥.٧٥٪) عن العام السابق ليبلغ (٧٠,٣٩٧,٥١٥) مليون دينار في عام ٢٠١٥. فيما شهد الانفاق العام ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠١٧ وبمبلغ قدره (٨,٤٢٢,٦٧٨) مليون دينار أي بمعدل تغير سنوي (١٢.٥٪) عن العام السابق ليبلغ (٧٥,٤٩٠,١١٥) مليون دينار مقابل (٦٧,٠٦٧,٤٣٧) مليون دينار في العام ٢٠١٦ ويعزى ذلك الى الارتفاع الحاصل في شقي الانفاق العام (الجاري والاستثماري) وزيادة قدرة الحكومة على تغطية ذلك الالتزام المالي بسبب ارتفاع سلة أوبك المرجعية و ١٠٪ إلى ٦٠.٧٤ دولاراً للبرميل في نوفمبر من العام ٢٠١٧، وهو أعلى مستوى لها منذ يونيو في العام ٢٠١٥. أما خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٢) فنلاحظ أن الانفاق العام كان مرتفعاً نتيجة اتباع سياسة مالية تيسرية يسندها الارتفاع المتوسع في الإيراد العام باستثناء عام ٢٠٢٠ الذي انخفض فيه الانفاق العام ليبلغ (٧٦,٠٨٢,٤٤٣) مليون دينار وعلى الرغم من انخفاضه رافقه عجز مقداره (١٢,٨٨٢,٧٥٤-) مليون دينار نتيجة الازمة المزوجة التي القت بظلالها على المالية العامة في العراق وان العجز نتج عن رفع مستوى الانفاق الاستهلاكي بسبب زيادة حجم الانفاق على القطاع الصحي لاستيعاب حدث (COVID19) وأثاره الصحية على المجتمع، ليعاود ارتفاعه بعد انقضاء الازمة. والشكل (١) يبين الفجوة الحاصلة بين تباين الانفاق العام والإيراد العام (العجز او الفائض) وكما يلي:

٣-٣ تحليل بنية الإيراد العام الفعلي (نفطي، ضريبي، أخرى):

أن المرحلة التي مر بها الاقتصاد العراقي بعد العام (٢٠٠٣) والمتمثلة بمرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط (الموجه) الى اقتصاد السوق (الحر) ومن ثم الانفتاح الحاصل على العالم الخارجي (الأسواق العالمية) والتي انتج عنها ارتفاع في الإيراد النفطي والناجم عن ارتفاع التصدير من النفط الى (٢) مليون برميل يومياً وبسعر يتجاوز الـ (١٠٠ د/ب) حتى العام (٢٠١٤) وهذا ما أدى الى زيادة الاعتماد على المورد النفطي في العراق (صالح و نايف، ٢٠٢١: ٢٤٧) والمؤدي الى الملائمة الريعية للاقتصاد العراقي وعدم القدرة على تنويع مصادر إيراداته، فأن بنية الإيراد العام قد اعتمد بنسبة كبيرة على الإيراد النفطي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) التي بلغ متوسطها بنسبة (٩٢.٤٢٪) وهذا يعكس الانخفاض في الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى والتي لم تشكل الا نسبة ضئيلة من اجمالي الإيراد العام بسبب ضعف القطاعات غير النفطية في الإنتاج (القطاع الإنتاجي، القطاع التوزيعي، القطاع الخدمي) نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم وجود استجابة من قبل القطاعات الإنتاجية للتغيرات الحاصلة في الانفاق العام وخاصة الجاري منه، ولم تتجح سياسات التنمية في العراق التي تعتمد على عائدات النفط في خلق قاعدة اقتصادية منتجة، خاصة في الأنشطة الإنتاجية (الزراعة، الصناعة) وغيرها من الأنشطة التي يمكن الاعتماد عليها بشكل مستدام في خلق قيمة مضافة ودخل إضافي وهكذا تزداد الإيرادات العامة غير النفطية بفعل التغير في بنية الإنتاج (كاظم، ٢٠١٨: ٣). إذ يتبين من الجدول (٣) أن الإيراد العام الفعلي قد تمت السيطرة على بنيته من قبل الإيراد النفطي في العام ٢٠٠٤ بنسبة (٩٨.٩٢٪) من الإيراد العام الفعلي وذلك بسبب التوقف الحاصل في عجلة الإنتاج والناجم عن التدمير الحاصل في المصانع والبنى التحتية فضلاً عن إيقاف الضرائب والجمارك، فيما استمر الإيراد النفطي بالارتفاع ليبلغ (٧٩,١٣١,٧٥٢) مليون دينار في العام ٢٠٠٨ بعد ان كان (٣٢,٦٢٧,٢٠٣) مليون دينار في العام ٢٠٠٤ فضلاً عن الارتفاع الحاصل في معدل التغير السنوي الذي بلغ (٤٨.٨٥٪) في العام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧، وأن عدم استثمار الفوائض المالية المتحققة من خلال الارتفاع الذي لاحظناه في الإيراد النفطي نتج عنه انخفاض مستمر في الإيراد غير النفطي فأن الحكومات التي تبني سياسات تنموية من خلال إيراداتها المرتفعة من شأنها أن تعظم إيراداتها غير النفطي من خلال تنشيط القطاع الإنتاجي ورفع درجة مرونته المعدومة، ويجب الإشارة الى ان الانحراف في الانفاق الاستثماري نشأ عن التلكؤ في الإنجاز لأسباب سياسية وأخرى اقتصادية، وأن الازمة المالية العالمية التي حصلت في العام ٢٠٠٩ أدت الى انخفاض واضح في نسبة مساهمة الإيراد النفطي من الإيراد العام ليبلغ (٩٣.٦٨٪) عام ٢٠٠٩، إذ أن الانخفاض في الإيراد النفطي كان

بمعدل (34.64%) عن العام السابق بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط نتيجة الازمة المؤدية الى انخفاض الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية ليصل متوسط سعر البرميل إلى (30د/ب) ثم عاد ليستقر بين (65-75د/ب) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010: 91).

جدول (3): بنية الإيراد العام في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	الإيراد النفطي	معدل التغير السنوي %	نسبة مساهمة الإيراد النفطي من الإيراد الفعلي*	الإيراد الضريبي	معدل التغير السنوي %	نسبة مساهمة الإيراد الضريبي من الإيراد العام %	الإيرادات الأخرى	معدل التغير السنوي %	نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى من الإيراد العام %
2004	32,627,203	-	98.92	159,644	-	0.48	195,892	-	0.59
2005	39,480,069	21	97.47	495,282	210.24	1.22	527,539	169.30	1.30
2006	46,908,043	18.81	95.62	593,887	19.91	1.21	1,553,615	194.50	3.17
2007	53,162,592	13.33	97.37	1,397,991	135.40	2.56	38,868	(97.50)	0.07
2008	79,131,752	48.85	98.60	985,837	-29.48	1.23	134,593	246.28	0.17
2009	51,719,059	(34.64)	93.68	3,334,809	238.27	6.04	155,485	15.52	0.28
2010	66,819,670	29.20	96.11	1,532,438	(54.5)	2.20	1,169,009	651.85	1.68
2011	98,090,214	46.80	98.09	1,783,593	16.39	1.78	124,969	-89.31	0.12
2012	116,597,076	18.87	97.60	2,633,357	47.64	2.20	235,970	88.82	0.20
2013	110,677,542	(5.08)	97.28	2,876,856	9.25	2.53	212,997	(9.74)	0.19
2014	97,072,410	(12.29)	92.11	1,885,127	(34.47)	1.79	6,429,086	2,918.39	6.10
2015	51,312,621	(47.14)	77.20	2,015,010	6.89	3.03	13,142,621	104.42	19.77
2016	44,267,063	(13.73)	81.36	3,861,896	91.66	7.10	6,280,311	(52.21)	11.54
2017	65,071,929	47	84.14	6,298,272	63.09	8.14	5,965,754	(5.01)	7.71
2018	95,619,820	46.94	89.73	5,686,211	(9.72)	5.34	5,263,803	(11.77)	4.94
2019	99,216,318	3.76	92.24	4,014,531	(29.40)	3.73	4,336,146	(17.62)	4.03
2020	54,448,514	(45.12)	86.15	4,718,190	17.53	7.47	4,032,985	(6.99)	6.38
2021	95,270,298	74.97	87.34	4,536,242	(3.85)	4.16	9,274,924	129.98	8.50
2022	153,623,277	61.25	95.01	3,911,397	(13.77)	2.42	٤,١٢٢,٧٦٣	(55.12)	2.57
المتوسط الحسابي	76,374,498	15.15	٩٢.٤٢	2,774,767	37.86	3.40	3,328,281	231.88	4.18

المصدر: اعداد الباحثان، بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، النشرات الاحصائية، سنوات مختلفة.

ويتبين أيضاً أن المدة (2014-2016) قد انحسرت فيها الإيرادات النفطية فقد بلغت (٥١,٣١٢,٦٢١) مليون دينار في العام 2015 مقارنة بمقدار (٩٧,٠٧٢,٤١٠) مليون دينار في العام 2014 ولكنها ما زالت تسيطر على بنية الإيراد العام بنسبة (٧٧.٢٠%) من إجمالي الإيراد العام تليها الإيرادات الأخرى التي شكلت نسبة (١٩.٧٧%) في العام نفسة وهي أعلى نسبة لمساهمة الإيرادات الأخرى من الإيراد العام وأن هذا الارتفاع نجم عن سببين أولها الانخفاض الحاصل في أسعار النفط والذي خفض نسبة إيراد النفط من الإيراد العام وثانيهما ارتفاع الإيراد المتأتي من مختلف الإيرادات الأخرى والتي ارتفعت بنسبة (١٠٤.٤٢%). فيما اتسمت نهاية مدة الدراسة المتمثلة بالمدة (2020-2022) بأنها المدة التي شكل في بدايتها الإيراد النفطي نسبة (٨٦.١٥%) من إجمالي الإيراد العام الفعلي وعلى الرغم من وضوح الأسباب وبروزها إلا أنها لا تفسر لنا غير التوجه السابق للسياسة المالية الريعية المتبعة والمستمرة وما زالت تلك الحلقة المفرغة في الموازنة مستدامة ويجب على السلطات الحكومية كسرها واللجوء الى سياسات مالية من شأنها خلق تنوع اقتصادي من خلال بناء قاعدة إنتاجية قوية من شأنها سد الحاجات الأساسية للبلاد في بادئ الأمر أو تقليل الاستيرادات الخارجية التي من شأنها ان تجعل العملات الصعبة تتمحور في داخل الاقتصاد العراقي وترفع من قيمة الإنتاج الداخلي، إلا ان انخفاض أسعار النفط دفع الحكومة العراقية الى البحث عن مصادر أخرى لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة وهذا ما رفع الإيراد الضريبي ونسبته من الإيراد العام والذي بلغ (٤,٧١٨,١٩٠) مليون دينار وبمعدل تغير (١٧.٥٣%) وبنسبة مساهمة (٧.٤٧%) من الإيراد العام في العام 2020 مقارنة بمبلغ (٤,٠١٤,٥٣١) مليون دينار وبمعدل تغير (٢٩.٤٠%) وبنسبة مساهمة (٣.٧٣%)

والارتفاع فيما كان الاتجاه العام له منخفضاً، فقد بلغ اجمالي الدين العام (٧٦,٦٧٠,٠٤٥) مليون دينار ونسبة (٤٣.٦٤٪) من الـ(GDP) في العام ٢٠١٣ بعد ان كان (٩٨,٩٦٦,٩٠٩) مليون دينار ونسبة (٨٨.٣٩٪) من الـ(GDP) في عام ٢٠٠٧ والسبب في ذلك الانخفاض يعود الى خروج الاقتصاد العراقي من القيود والحصار المفروض عليه هذا ما أدى الى ارتفاع الناتج المحلي نتيجة ارتفاع الإنتاج النفطي ومبيعات النفط وارتفاع إيراداته المالية النفطية من جهة أخرى والتي تستخدمها الحكومة في سداد دينها (ناجي وعبد، ٢٠٢٣، ٣٨)، إلا أن القطاعات الأخرى بقيت غير قادرة على تمويل الموازنة العامة، اما خلال المدة (٢٠١٧-٢٠١٤) فقد ارتفع الدين العام في العراق فبعد ان كان (٧٩,٠٩٦,٧٨٧) مليون دينار في عام ٢٠١٤ ونسبة (٢٩.٧٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي ارتفع ليبلغ (١٢٥,٤١٤,٣١٦) مليون دينار عام ٢٠١٧ ونسبة (٥٦.٥٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي والسبب في ذلك يعود الى الظروف الامنية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي في تلك المدة، حيث الازمة الامنية التي تم من خلالها فقدان جزء كبير من الاراضي العراقية وخاصة المناطق الغربية التي تحتوي على مصافي نفطية، فضلاً عن حدوث انخفاض في اسعار النفط على المستوى العالمي (كاظم و محمد، ٢٠٢٣، ٦٢٨)، والجدول (٤) يبين اجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤):

جدول (٤): اجمالي الدين العام في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤) (مليون دينار)

السنوات	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي (دولار)	سعر صرف الدينار العراقي	الدين العام الخارجي (دينار)*	اجمالي الدين العام (دينار)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (GDP)	نسبة الدين العام من الـ (GDP) % *
٢٠٠٤	5,925,061	٧٤,٧٠٠	١٤٥٣	108,539,100	114,464,161	102235040.7	111.96
٢٠٠٥	6,255,578	٧٤,٧٠٠	١٤٧٢	109,958,400	116,213,978	103973179.6	111.77
٢٠٠٦	5,645,390	٧٤,٧٠٠	١٤٧٥	110,182,500	115,827,890	109843734.7	105.45
٢٠٠٧	5,193,705	٧٤,٠١٢	١٢٦٧	93,773,204	98,966,909	111961230.2	88.39
٢٠٠٨	4,455,569	٦٤,٠٠٠	١١٧٢	75,008,000	79,463,569	121727933.4	65.28
٢٠٠٩	8,434,049	٦٤,٣١٢	١١٧١	75,309,352	83,743,401	125457241.2	66.75
٢٠١٠	9,180,806	٥٧,٠٠١	١١٧٠	66,691,170	75,871,976	133436973.6	56.86
٢٠١١	7,446,859	٦١,٣٠٠	١١٧٠	71,721,000	79,167,859	143566477.0	55.14
٢٠١٢	6,547,519	٥٧,٧٥٦	١١٦٦	67,343,496	73,891,015	163513290.1	45.19
٢٠١٣	4,255,549	٥٨,٧٧٨	١٢٣٢	72,414,496	76,670,045	175683380.1	43.64
٢٠١٤	9,520,019	٥٧,٣١٢	١٢١٤	69,576,768	79,096,787	179481182.9	44.07
٢٠١٥	32,142,805	57,633	١١٩٠	68,583,270	100,726,075	184497573.9	54.59
٢٠١٦	47,362,251	60,090	1182	71,026,380	118,388,631	209986370.5	56.38
٢٠١٧	47,678,796	65,655	١١٨٤	77,735,520	125,414,316	206816957.1	60.64
٢٠١٨	41,822,918	66,623	١١٨٤	78,881,632	120,704,550	212262403.6	56.87
٢٠١٩	38,331,548	65,900	١١٨٢	77,893,800	116,225,348	224124576.8	51.86
٢٠٢٠	64,246,559	78,501	١٣٠٤	102,365,304	166,611,863	196313192.7	84.87
٢٠٢١	69,912,394	٧٠,٨٠٤	١٤٥٠	102,665,800	172,578,194	199116653.7	86.67
٢٠٢٢	69,495,737	22,608	١٤٥٠	32,781,600	102,277,337	214474101.3	47.69
المتوسط	25,465,953	63,494	-	80,655,304	106,121,258	102235040.7	68.11

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، (٢٠٢٢-٢٠٠٤).

وزارة المالية العراقية، قسم الدين العام، النشرات الفصلية للدين العام باللغة الانكليزية، نشرات متفرقة.

اما خلال المدة (٢٠١٩-٢٠١٨) فقد انخفض الدين العام وانخفض نسبته من الناتج فبعد ان كان (١٢٠,٧٠٤,٥٥٠) مليون دينار ونسبة (٥٦.٨٧٪) من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١٨ انخفض ليبلغ (١١٦,٢٢٥,٣٤٨) مليون دينار ونسبة (٥١.٨٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩، والسبب في ذلك الانخفاض يعود الى تسديد جزء من الدين العام من قبل وزارة المالية العراقية نتيجة ارتفاع التغير البنوي في ناتج النفط الخام وناتج الخدمات (البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٩، ٥٠)، اما خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٢٠) فقد توجه المسار العام للدين الى الارتفاع في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ على التوالي فقد بلغ مستوى الدين العام (١٧٢,٥٧٨,١٩٤) مليون دينار ونسبة (٨٦.٦٧٪) من الـ(GDP) في عام ٢٠٢١ بعد ان كان (١٦٦,٦١١,٨٦٣)

مليون دينار وبنسبة (٨٤.٨٧٪) من الـ (GDP) في العام ٢٠٢٠ والسبب في ذلك الارتفاع يعود الى الازمة المزدوجة التي اجتاحت واصابت الاقتصاد العراقي والتي تمثلت (بأزمة كوفيد ١٩) فضلاً عن (أزمة انخفاض اسعار النفط) والتي ادت الى انخفاض اليراد الفعلي من النفط الخام المصدر وحدث عجز غير مقصود في موازنة الحكومة العراقية ادى ذلك الى ارتفاع الدين العام نتيجة لارتفاع الدين الخارجي من (٦٤,٢٤٦,٥٥٩) مليون دينار في العام ٢٠٢٠ الى (٦٩,٩١٢,٣٩٤) في العام ٢٠٢١، اما في نهاية مدة البحث فقد انخفض اجمالي الدين العام ليلبلغ (١٠٢,٢٧٧,٣٣٧) مليون دينار العام ٢٠٢٢ وبنسبة (٤٧.٦٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع أسعار النفط العالمية والتحسين الحاصل في الإيرادات النفطية، إذ انخفض الدين الخارجي الجديد من سندات اليورو بوند (Eurobond) الى النصف، فضلاً عن الانخفاض الحاصل في الدين التجاري للدائنين الكبار والقروض الجديدة مع الإشارة الى تسديد العراق الدفعة الاخيرة من تعويضات دولة الكويت (البنك المركزي العراقي، تقرير افاق الاقتصاد العراقي، ٢٠٢٢، ٢١-٢٢). اما متوسط مدة البحث فقد بلغ متوسط اجمالي الدين العام خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤) بمبلغ (١٠٦,١٢١,٢٥٨) مليون دينار، فيما بلغ متوسط نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (٦٨.١١٪) اي انه تجاوز النسبة المحددة لقاعدة ضبط الدين العام بدرجة انحراف نسبتها (٨.١١٪)، أذ تنص قاعدة ضبط الدين العام ان لا يتجاوز الدين العام من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (٦٠٪) في اقصى الحالات. ولكل مما سبق يتبين أن الاقتصاد العراقي يعتمد على قطاع النفط خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤) وأن بنية الناتج طرأت عليها تغييرات طفيفة جداً لم تكن قادرة على تنويع الاقتصاد ومن ثم اليراد العام للموازنة العام مما انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي وخاصة عند حدوث الازمات الخارجية والتي تنعكس على قطاع النفط ومن ثم اليراد النفطي ومن ثم عجز في الموازنة واللجوء الى الاقتراض ليرتفع الدين العام، والعكس صحيح.

٣-٥ قياس أثر التغير البنوي في الدين العام:

بغية قياس أثر التغير البنوي للناتج المحلي الإجمالي في الدين العام، سيتم اللجوء الى مجموعة من الاختبارات أولها اختبار السكون لبيان سكون السلاسل الزمنية واللجوء الى الأنموذج الأفضل في قياس العلاقة بالاستناد الى درجة سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة وكما يلي:

١- اختبار السكون باستخدام جذر الوحدة (PP) للمتغيرات المدروسة (Studied variables):

يستخدم اختبار جذر الوحدة (PP) بغية معرفة درجة سكون السلاسل الزمنية من عدمه ويتضح من خلال الجدول (٥) اختبار السكون (PP) UNIT ROOT TEST TABLE وكما يلي:

جدول (٥) اختبار السكون (PP) UNIT ROOT TEST TABLE

	At Level	DEBT	AVO	AVP	AVD	AVS
With Constant	t-Statistic	-1.84453	-1.0195897	-1.9289	-0.840581264	-1.637532156
	Prob.	0.353936	0.73614991	0.31594	0.795506795	0.453838487
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.10402	-2.0664177	-1.18114	-2.021500027	-1.688491128
	Prob.	0.526691	0.5467735	0.899838	0.570739744	0.736299382
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.55682	0.86706796	0.257561	2.291789748	1.901656168
	Prob.	0.46914	0.8926864	0.755383	0.99369649	0.984572414
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference	d(DEBT)		d(AVO)	d(AVP)	d(AVD)	d(AVS)
	t-Statistic	-5.83357	-6.0948461	-6.06569	-7.29918543	-7.410962131
	Prob.	2.12E-05	1.01E-05	1.09E-05	3.94E-07	2.98E-07
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.74848	-6.1011661	-6.41167	-7.19778455	-7.843306192
	Prob.	0.000183	6.80E-05	2.75E-05	2.23E-06	1.90E-07
		***	***	***	***	***

		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.91608	-5.9272645	-5.93876	-6.00972095	-6.066146731
	Prob.	1.93E-07	1.84E-07	1.75E-07	1.26E-07	9.71E-08
		***	***	***	***	***

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج القياس (Eviews١٣).

يتبين من خلال نتائج الاختبار في الجدول (٥) أن جميع المتغيرات المدروسة كانت غير ساكنة (غير متكاملة) عند درجة المستوى (At Level) واصبحت ساكنة عند اخذ الفرق الاول لها، اي انها متكاملة عند الدرجة الاولى لها (At First Difference) وفي جميع الحالات الثلاثة والمتمثلة بـ (With Constant, With Constant & Trend, Without Constant & Trend)، وبناء على ما سبق فإن سكون المتغيرات كان عند الفرق الأول (At First Difference)، وبالتالي سيتم اعتماد أنموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة تلقائياً (ARDL) لقياس العلاقة بين التغير البنوي والدين العام.

٢- التقدير الاولى للأنموذج:

يعد التقدير الاولى للأنموذج الخطوة الثانية في العمل القياسي بعد اختبار سكون السلاسل الزمنية، والجدول (٦) يبين التقدير الاولى للأنموذج وكما يلي: إذ يتبين أن قيمة Prob(F-statistic) بلغت بمستوى ادنى من المعنوية المرغوب فيها (٥٪) حيث كانت قيمة الاحتمال (٠.٠٠٠٠٠) وهذا يعطي مؤشر ايجابي للأنموذج من حيث شمولية القبول، فيما كانت قيمة (F-statistic) عند درجة (١٥.٢٩١٢٣) وهي قيمة جيدة.

جدول (٦) التقدير الاولى للأنموذج

Dependent Variable: DEBT Method: ARDL Selected Model: ARDL(4, 1, 1, 0, 1)			
Mean dependent var	1.05E+08	R-squared	0.897308
S.D. dependent var	29717659	Adjusted R-squared	0.838627
Akaike info criterion	35.71121	S.E. of regression	11937971
Schwarz criterion	36.29482	Sum squared resid	2.99E+15
Hannan-Quinn criter.	35.91024	Log likelihood	-594.0906
Durbin-Watson stat	2.381690	F-statistic	15.29123
		Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج القياس (Eviews١٣).

فيما بلغت قيمة المعيار الانسب للأنموذج (Akaike info criterion) بدرجة (٣٥.٧١١٢١) وبالتالي فهي ادنى القيم مقارنة بالمعايير الاخرى، اما نسبة التغير التي طرأت على (Debt) كان بنسبة (٨٣٪) وهي تغيرات ناتجة عن التغير البنوي الذي يحدث في قطاعات الناتج المحلي (قطاع الاستخراج، قطاع الانتاج السلعي، القطاع التوزيعي، القطاع الخدمي) من خلال اعتمادنا على القيمة الاحصائية لمعامل التحديد (Adjusted R-squared)، وبالتالي فإن النتائج الاحصائية للأنموذج كانت جيدة ومقبولة وعلى هذا الاساس سيتم الانتقال الى تفسير النتائج قصيرة الأجل.

٣- العلاقات قصيرة الأجل للأنموذج:

يتبين من خلال الجدول (٧) نتائج الأثر القصير للأنموذج وكما يلي:

جدول (٧) نتائج الأثر القصير للأنموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AVO	-1.036971	0.425036	-2.439725	0.0237
AVP	-0.043836	1.316960	-0.033286	0.9738
AVD	-1.236016	1.258977	-0.981762	0.3374
AVS	-4.606069	3.431041	-1.342470	0.1938

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج القياس (Eviews١٣).

٣-١ ان ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الاستخراج بمقدار مليون دينار يؤدي ذلك الى انخفاض الدين العام بمقدار (1.036-) مليون دينار وأن احتمال هذه الأثر كان معنوي بدلالة احصائية لاحتمالية وجود الخطأ عند درجة (٥٪) أذ كانت الاحتمالية قد بلغت (٠.٠٢٣٧)، وهذا ينطبق مع السياسة المتبعة من قبل رسمي السياسة للاقتصاد العراقي، حيث أن الإيرادات العامة في العراق تعتمد بنسبة اكبر من (٩٠٪) من الإيرادات العامة وبالتالي فإن ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الاستخراج يولد مزيداً من الإيرادات من شأنها أن تتحول الى اتفاق موجه للدين العام بغية تخفيضه أولاً وسداده ثانياً مع الفوائد المترتبة عليه.

٣-٢ ان ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الإنتاج السلعي لن يؤدي ذلك الى انخفاض الدين العام وذلك لضعف القاعدة الإنتاجية في العراق وضعف الإيرادات المتأتية من خلالها وأن احتمال هذه الأثر كان غير معنوي بدلالة احصائية لاحتمالية وجود الخطأ أكبر من (٥٪) أذ كانت الاحتمالية قد بلغت (٠.٩٧٣٨)، وهذا يؤكد عدم وجود تأثير لقطاع الإنتاج السلعي في الدين العام.

٣-٣ ان ارتفاع القيمة المضافة للقطاع التوزيعي لا يؤثر في الدين العام وذلك لضعف القطاع التوزيعي بمختلف انشطته في العراق وضعف الإيرادات المتأتية من خلالها وأن احتمال هذه الأثر كان غير معنوي بدلالة احصائية لاحتمالية وجود الخطأ أكبر من (٥٪) أذ كانت الاحتمالية قد بلغت (٠.٣٣٧٤)، وهذا يؤكد عدم وجود تأثير للقطاع التوزيعي في الدين العام.

٣-٤ ان ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الخدمي لا يؤثر في الدين العام وذلك لضعف القطاع الخدمي بمختلف انشطته في العراق وهيمنة خدمات الحكومة العامة عليه وأن احتمال هذه الأثر كان غير معنوي بدلالة احصائية لاحتمالية وجود الخطأ أكبر من (٥٪) أذ كانت الاحتمالية قد بلغت (٠.١٩٣٨)، وهذا يؤكد عدم وجود تأثير للقطاع التوزيعي في الدين العام، ومما سبق يتضح أن اي تغير بنيوي يحدث في بنية قطاع الاستخراج يؤدي الى انخفاض قيمة الدين العام في الأجل القصير.

٤- انحدار تصحيح الخطأ والتكامل المشترك للنموذج:

يتبين من الجدول (٨) نتائج التكامل المشترك للمتغير (Debt) واختبار الحدود (Bounds Test) والذي تنص الفرضية الصفرية فيه: لا توجد علاقة بين المستويات (Null hypothesis: No levels relationship) وكما يلي:

واستناداً لهذه الفرضية يتم قبولها او رفضها من خلال اجراء عملية مقارنة بين الحدود الثابتة (I(0) وغير الثابتة (I(1) لكل من قيمة (F-statistic) عند دلالة احصائية (٥٪) فاذا كانت قيمة (F-statistic) اكبر من الحد الاعلى (I(1) فإن ذلك يشير الى رفض الفرضية الصفرية والعكس صحيح اما اذا كانت قيمة (F-statistic) اقل من الحد الادنى (I(0) بقبل الفرضية الصفرية، فيما اشارت نتائج الاختبار أن قيمة (F-statistic) بلغت (٤.٦٢٦١٨٦) وهي قيمة محصورة بين الحد الثابت (I(0) وبين من الحد غير الثابت (I(1) عند دلالة احصائية (٥٪) وبالتالي فإن هذه النتيجة تقع في منطقة عدم السهم وفقاً لاختبار الحدود (Bounds Test)، بين التغير البنوي والدين العام، كما يتبين من الجدول (٨) أن معامل تصحيح الخطأ كانت ضمن بنود الخطأ والتي تنص على أن يكون معامل التصحيح معنوي وسالب ونو قيمة تتراوح بين (١-٠)، وأن معلمة معامل تصحيح الخطأ بلغت (٠.٧٩٩٢١٥-) والاشارة السالبة تشير الى عملية التصحيح والقيمة (٠.٧٩٩٢١٥) تشير الى مقدار التصحيح البالغ (٧٩.٩٪) تقريباً، وهذا يفسر لنا أن اي اختلال يحدث خلال الأجل القصير يتم تصحيحه في الأجل الطويل بنسبة ٢٩٪ لكل سنة (٠.٧٩٩٢١٥-) اي نحتاج الى مدة (١ سنوات) و (٣ اشهر تقريباً) لتصحيح الاختلال الذي يحصل في الأجل القصير، وأن هذه المعلمة كانت معنوية وبدلالة احصائية عند درجة (٠.٠٠٠٠٠) اي أنها اقل من ٥٪، وهذا ما يبين لنا وجود علاقة طويلة الأجل نتيجة لتحقيق الشرطين والمتمثلة بوجود التكامل المشترك (Cointegration)، إضافة الى مطابقة بنود معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Regression)، وكما يلي:

جدول (٨): انحدار تصحيح الخطأ والتكامل المشترك للنموذج

ARDL Error Correction Regression- (Debt)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBT(-1)	-٠.٧٩٩٢١٥	٠.١٣٦٣٣٣	-٥.٨٦٢٢٤٨	0.0000
Bounds Test				

Test Statistic	Value		Test Statistic		Value	
F-statistic	4.626186		t-statistic		- ٥.٨٩٦٩٢	
	1%		5%		10%	
Sample Size	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)
30	6.988	5.666	5.09	4.048	4.274	3.378
35	6.926	5.654	4.918	3.936	4.176	3.29
Asymptotic	5.230	4.3	4.230	3.38	3.74	2.97

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج القياس (Eviews١٣).

٥- العلاقات طويلة الأجل للأنموذج: ان وجود علاقة التكامل المشترك (Cointegration) وفقاً لاختبار الحدود (Bounds Test) فضلاً عن وجود تصحيح الخطأ بين الأجل القصير والطويل من خلال تطابق بنود معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Regression) للنتائج التي توصل اليها الأنموذج فعليه يتم اللجوء الى معلمات الأجل الطويل (Long Run) وتفسيرها احصائياً ومن ثم اقتصادياً وكما يلي:

١-٥ ان ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الاستخراج بمقدار مليون دينار يؤدي ذلك الى انخفاض الدين العام بمقدار (٠.٦٧-) مليون دينار وأن احتمال هذه الأثر كان معنوي بدلالة احصائية لاحتمالية وجود الخطأ عند درجة (٥%) أذ كانت الاحتمالية قد بلغت (٠.٠١٧٦)، حيث أن الإيراد العام في الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة اكبر من (٩٠%) من الإيراد ا ولنغطي بالتالي فأن ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الاستخراج يولد مزيداً من الإيرادات من شأنها أن تتحول الى انفاق موجه للدين العام بغية تخفيضه اولاً وسداده ثانياً مع الفوائد المترتبة عليه، كما يجب الإشارة اليه هنا أن الدين العام يكون انخفاضه في الأجل الطويل بقيمة اقل كون السداد في الأجل القصير كان كبيراً بفعل السياسات المالية المتبعة في سداد الدين العام وفق جدول سداد الدين المتبع.

٢-٥ ان ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الإنتاج السلعي لا يؤثر في الدين العام وذلك لضعف القاعدة الإنتاجية في العراق وضعف الإيرادات المتأتية من خلالها وأن احتمال هذه الأثر كان غير معنوي بدلالة احصائية لاحتمالية وجود الخطأ أكبر من (٥%) أذ كانت الاحتمالية قد بلغت (٠.٢٩٦٠)، وهذا يؤكد عدم وجود تأثير لقطاع الإنتاج السلعي في الدين العام في الأجل الطويل فضلاً عن الأجل القصير.

٣-٥ ان ارتفاع القيمة المضافة للقطاع التوزيعي لا يؤثر في الدين العام وذلك لضعف القطاع التوزيعي بمختلف انشطته في العراق وضعف الإيرادات المتأتية من خلالها وأن احتمال هذه الأثر كان غير معنوي بدلالة احصائية لاحتمالية وجود الخطأ أكبر من (٥%) أذ كانت الاحتمالية قد بلغت (٠.٣٧٢٣)، وهذا يؤكد عدم وجود تأثير للقطاع التوزيعي في الدين العام، في الأجلين.

٤-٥ ان ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الخدمي بمقدار مليون دينار لا يؤثر في الدين العام وهذا يعزى الى أن القطاع الخدمي في العراق يستحوذ عليه نشاط الخدمات الحكومية التي تتطلب مزيداً من الإيراد لسد الانفاق على هذا القطاع بمختلف انشطته مما يرفع من مستوى الدين العام في العراق هذه، إضافة الى أن الخدمات المقدمة من قبل الحكومة سترتفع في الأجل الطويل، وأن الأثر كان معنوي بدلالة احصائية لاحتمالية وجود الخطأ أكبر من (٥%) أذ كانت الاحتمالية قد بلغت (٠.١٢١٠)، والجدول (٩) يبين معلمات الأجل الطويل للأنموذج وكما يلي:

جدول (٩): معلمات الأجل الطويل للأنموذج

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AVO	-0.671049	0.479189	-1.400386	0.0176
AVP	1.737180	1.621050	1.071639	0.2960
AVD	-1.546537	1.696502	-0.911604	0.3723
AVS(-1)	-11.78134	3.143730	-3.747568	0.01210

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج القياس (Eviews).

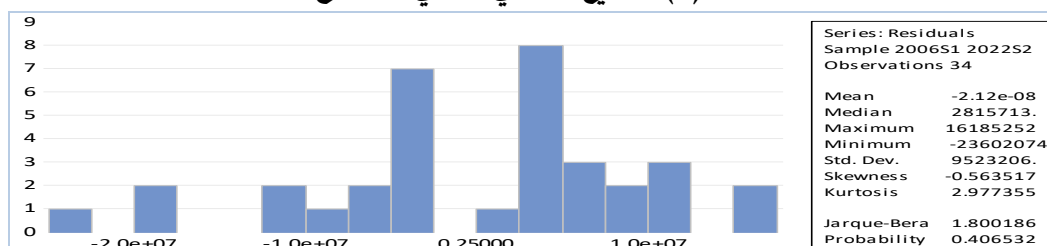
٦- المشاكل الاحصائية للأنموذج:

هنالك العديد من المشاكل الاحصائية التي يمكن أن تعطي للأنموذج القياسي نتائج مزيفة في حال وجود احداها او جميعها، ولعل أبرز تلك المشاكل هي:

٦-١ مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي للأنموذج:

يعتمد اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي متغيرات البحث على الدلالة الاحصائية لـ (Jarqu-Bera) والتي يجب ان تكون أكبر من ٥٪ في حالة عدم وجود مشكلة توزيع طبيعي للبواقي او اقل من ٥٪ وهذا يدل على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي والشكل (١) يبين التوزيع الطبيعي للبواقي للأنموذج وكما يلي:

شكل (١) التوزيع الطبيعي للبواقي للأنموذج



المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج القياس (١٣ Eviews).

وأن الدلالة الاحصائية لـ (Jarqu-Bera) بلغت (٦٢٪) اي انها أكبر من ٥٪ وتوضح لنا ان البواقي كان تتوزع طبيعياً، إذ أن التوزيع الطبيعي للبواقي في حال كان غير طبيعي يعطي نتائج زائفة غير حقيقية.

٦-٢ مشكلة عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي للأنموذج:

تشير مشكلة عدم تجانس التباين الى أن الخطأ العشوائي غير ثابت من مشاهدة الى مشاهدة اخرى وعادة ما تظهر مشكلة عدم التجانس في التباين في البيانات التي تكون مقطعية ومن اهم هذه الاختبارات هو اختبار مضاعف لاكرانج والذي اقترح من (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)، كما وتشير مشكلة الارتباط الذاتي الى وجود تداخل في متغيرات البحث او صغر في حجم عينة البحث مما ينعكس على نتائج الأنموذج القياسي ككل، وبالتالي يجب التأكد من نتائج اختبار عدم تجانس التباين والارتباط، وكما يلي

جدول (١٠) عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي للأنموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey - تجانس التباين			
F-statistic	0.017969	Prob. F(1,31)	0.8942
Obs*R-squared	0.019117	Prob. Chi-Square(1)	0.8900
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test- الارتباط الذاتي			
F-statistic	1.595379	Prob. F(2,19)	0.2288
Obs*R-squared	4.888783	Prob. Chi-Square(1)	0.0868

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج القياس (١٣ Eviews).

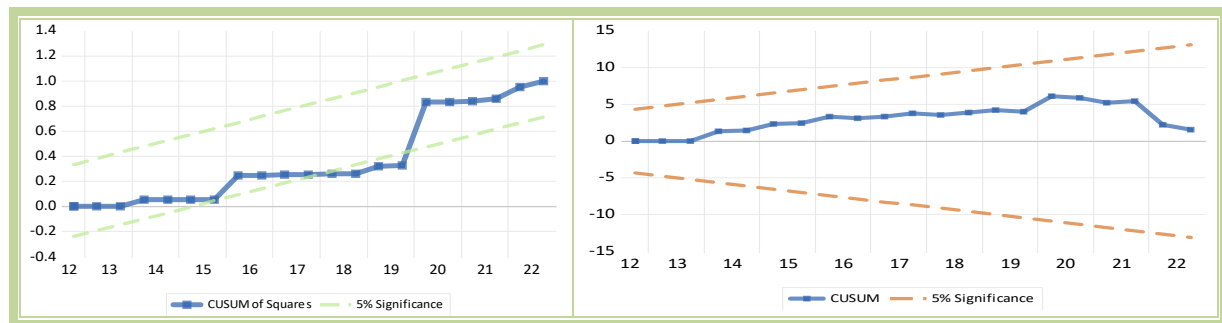
- Null hypothesis: Homoskedasticity.
- Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lags.

يتبين من خلال الجدول (١٠) أن نتائج اختبار عدم تجانس التباين تشير الى عدم وجود اشكالية في اختبار تجانس التباين، إذ أن احتمالية مربع كاي (Prob. Chi-Square(1)) بلغت (٨٩٪) أي انها اكبر من ٥٪ وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود تجانس التباين في متغيرات الأنموذج ويتم رفض الفرضية البديلة التي تشير وجود تجانس التباين في متغيرات الأنموذج، كما ويتبين من خلال الجدول (٣٠) أن نتائج اختبار الارتباط الذاتي والتي تشير ايضاً الى عدم وجود اشكالية في اختبار الارتباط الذاتي، إذ أن احتمالية مربع كاي (Prob. Chi-Square(1)) بلغت (٨٠.٦٪) أي انها اكبر من ٥٪ وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي في متغيرات الأنموذج ويتم رفض الفرضية البديلة التي تشير وجود ارتباط ذاتي في متغيرات الأنموذج.

٧- الاستقرار البنيوي للأنموذج:

يعتمد الاستقرار البنوي للأنموذج على اختبارين رئيسية هما كل من المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ومربع البواقي (CUSUM Of Squares)، حيث تشير الخط الأزرق الى حدود ثقة الاستقرار البنوي عند دلالة احصائية (٥٪) ويعد الأنموذج ذات استقرار بنوي في حالة كان المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ومربع البواقي (CUSUM Of Squares) تقع داخل حدود الثقة والشكل (٢) يبين لنا نتائج الاستقرار البنوي وفقاً لاختباري المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ومربع البواقي (CUSUM Of Squares) المتتابعة وكما يلي:

شكل (٢): استقرار البواقي (CUSUM) ومربع البواقي (CUSUM Of Squares)



المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج القياس (Eviews١٣).

أذ يتبين من الشكل (٢) أن الأنموذج كان مستقراً اي أنه يحتوي على استقرار بنيوي كون المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ومربع البواقي (CUSUM Of Squares) المتتابعة كان واقعة ضمن حدود الثقة الـ٥٪، باستثناء المدة (٢٠١٧-٢٠١٩) وفقاً لاختبار (CUSUM Of Squares).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

١-٤ الاستنتاجات:

١- يتبين من خلال تحليل بنية الناتج المحلي الاجمالي أن بنية الناتج طرأت عليها تغييرات طفيفة جداً لم تكن قادرة على تنويع الاقتصاد، وأنها كانت متغيراً تابعاً لمساهمة قطاع النفط في الـ(GDP)، وادى ذلك الاتجاه الى تعميق الاختلال القطاعي نتيجة اتساع الفجوة ما بين القطاعات المتقلصة التي تعبر عن العرض السلعي المحلي وتتمثل بالقطاعات غير النفطية (انتاجي، توزيعي، خدمي) والقطاعات المتسعة التي تمثل روافد الطلب وتتمثل في الأنشطة غير السلعية وخلال هاتين المرحلتين كانت المساهمة النسبية للقطاع الإنتاجي والتوزيعي والخدمي في الـ(GDP) ضعيفة ولا تتناسب مع الدور المحوري الذي يمكن تلعبه هذه القطاعات في عملية التغير البنوي في الاقتصاد العراقي، وهذا ما يبرز العلاقة الواضحة والجلية بين التغيرات في إنتاجية القطاعات الاقتصادية وبين عجز الموازنة والدين العام، إذ تمر تلك العلاقة عبر انخفاض مساهمة قطاع النفط في الـ(GDP) ومن ثم الازداد النفطي الناجم عن انخفاض أسعار النفط بسبب الازمات المتكررة جنباً الى جنب مع ايراد غير نفطي (ضريبي، أخرى) ضعيف بشكل دائم نتيجة ضعف القطاعات (الإنتاجي، التوزيعي، الخدمي) من جهة أولى وضعف النظام الضريبي وكفاءته في تحصيل الازداد الضريبي من جهة ثانية مما يسبب عجزاً في بنية الموازنة مروراً بسد فجوة العجز والذي يرفع فجوة المديونية.

٢- يسجل قطاع النفط استحواداً كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حيث تصل نسبته إلى (٥٤.٩٩٪) من الـ(GDP)، يلي ذلك القطاع التوزيعي الذي يُسهم بنسبة (١٨.٥٣٪) من الـ(GDP)، فيما يساهم القطاع الخدمي بنسبة (١٦.٥٥٪) من الـ(GDP)، وعلى الجانب الآخر كان هناك ضعف ملحوظ في مساهمة القطاع الإنتاجي إذ بلغت نسبته (٩.٩٣٪) من الـ(GDP)، ومع كون القطاعين الإنتاجي والتوزيعي كانت تستوعب على النسب الأكبر للأيدي العاملة في النشاط الاقتصادي الا أن نسبه مساهمتها في الناتج المحلي كانت ضئيلة جداً وتشير إلى وجود اختلال عميق بين القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

٣- تتساير بنية الموازنة في الاقتصاد العراقي بمسارين رئيسيين هما؛ ريعية الموازنة العامة وتقلب دورة الأصول النفطية خاصة في الإنفاق الاستثماري الذي يكون تابعاً لمورد النفط المستقل فيه والأخير يخضع لدورة الأصول في أسواق النفط الدولية والذي تعتمد منه موازنة العراق، هم بنسبة (٩٢.٤٢٪) من اجمالي الإيراد العام والإيراد غير النفطي بنسبة (٧.٥٨٪) من اجمالي الإيراد العام، وهذا يشير الى ضعف كبير جداً في القاعدة الإنتاجية في تمويل الموازنة العامة والناجم ضعف الإنتاجية من جهة وضعف كفاءة الجهاز الضريبي في استحصال الضرائب من جهة أخرى.

٤- ان ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الاستخراج بمقدار مليون دينار يؤدي ذلك الى انخفاض الدين العام بمقدار (٠.٦٧-) مليون دينار وأن احتمال هذه الأثر كان معنوي بدلالة احصائية لاحتمالية وجود الخطأ عند درجة (٥٪) أذ كانت الاحتمالية قد بلغت (٠.٠١٧٦)، حيث أن الإيرادات العامة في العراق تعتمد بنسبة اكبر من (٩٠٪) من الإيراد العام.

٥- ان ارتفاع القيمة المضافة للقطاعات (الإنتاج السلعي، التوزيعي، الخدمي) لا يؤثر الدين العام وذلك لضعف القاعدة الإنتاجية في العراق وضعف الإيرادات المتأتية من خلالها وأن احتمال هذه الأثر كان غير معنوي بدلالة احصائية لاحتمالية وجود الخطأ أكبر من (٥٪).

٢-٤ التوصيات:

١- من الضروري العمل على بناء قاعدة إنتاجية متينة ومتنوعة عبر اعتماد سياسات اقتصادية قادرة على توليد استثمارات تُسهم في تحريك عجلة الاقتصاد، وهذا يتطلب ذلك إحداث تغيير في بنية الإنفاق العام لصالح الإنفاق الاستثماري، وإعادة النظر في توجيه الإنفاق لصالح الأنشطة الإنتاجية، خاصة الصناعة التحويلية، ثم الزراعة والبناء والتشييد، وهذا سيسهم ذلك تعزيز مصادر الإيراد وتقليل الاعتماد على المورد النفطي من خلال توسيع الوعاء الضريبي ورفع سعر الضريبة.

٢- دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي بغية النهوض بالقطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي والاستفادة من رؤوس الاموال والتكنولوجيا الحديثة المتاحة (خصوصاً لدى القطاع الخاص الاجنبي) لتقليل الاعتماد على القطاع الحكومي واحداث تغيير بنيوي يسهم في تقليص فجوة الاختلال في بنية الاقتصاد العراقي من خلال تفعيل قانون الاستثمار وتهيئة بيئة استثمارية داعمة للاستثمار المحلي والاجنبي من خلال سن وتشريع قوانين فعالة تخص الاستثمارات.

٣- إعادة بنية النظام الضريبي، يجب على صانعي السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص بالعمل على إعادة بناء النظام الضريبي ليكون نظام ضريبياً فعالاً، فضلاً عن رفع مستوى الجهد الضريبي وتوسيع الاوعية الضريبية من خلال استحداث العديد من الضرائب وتفعيل جميع الضرائب الخاملة إضافة الى رفع الرسوم وتوسيعها وبشكل تدريجي.

٤- ينبغي تحديد نسبة معينة للإنفاق العام بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي (GDP) وتوفير مساحة أكبر للسياسة المالية لإحداث تغيير بنيوي. يأتي ذلك من خلال رفع درجة مرونة أدواتها المالية لتتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة المتمثلة في التغيير البنوي.

٥- استدامة الإنتاج النفطي، إذ يتطلب الأمر تفعيل استراتيجيات استدامة الإنتاج النفطي عبر تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط. يجب تأسيس صندوق سيادي يستثمر إيرادات النفط في تطوير البنية التحتية، التعليم، والصحة لتعزيز المرونة الاقتصادية. كما يجب إعادة هيكلة القطاع الخدمي باستخدام الحلول الرقمية لتحسين كفاءة الخدمات الحكومية من خلال برامج إدارة الأداء وتقييم جودة الخدمات، مما يعزز تفاعل الافراد مع مؤسسات الحكومة ويعزز الشفافية.

٦- إدارة الدين العام، إذ ينبغي تطوير استراتيجية شاملة لإدارة الدين العام تتضمن رصد وتقييم الدين بشكل دوري، وإعداد تقارير موثوقة، ويجب أن تركز هذه الاستراتيجية على تحقيق التوازن بين الاقتراض والاستثمار، وتتضمن آليات لتحويل الدين الخارجي إلى استثمارات ذات عوائد مستقبلية.

References

- ١- احمد، صباح مازن ورحيم، احمد سليم ومهوس، حسين عطوان وعلوان، حسين حسب الله وصدام، عباس كريم (٢٠١٨)، سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة اسعار النفط (٢٠١٤): العراق والجزائر حالتان دراسيتان، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص، المؤتمر العلمي الرابع، البنك المركزي العراقي، بغداد.
- ٢- احمد، محسن ابراهيم (٢٠٢٠)، تحليل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، العدد ٢، المجلد ٤، العراق، السليمانية.
- ٣- البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، النشرات الاحصائية، للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)، على الموقع التالي: (<https://www.cbi.iq>).
- ٤- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، (٢٠٢٢-٢٠٠٤).
- ٥- البنك المركزي، الموقع الرسمي، التقرير الاقتصادي السنوي، للمدة (٢٠١٩-٢٠١٦).
- ٦- البنك المركزي، الموقع الرسمي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، تقرير افاق الاقتصاد العراقي للنصف الاول ٢٠٢٢، ٢٠٢٢.
- ٧- الداغر، محمد محمود (٢٠١٩)، علم الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، مطبعة جعفر العصامي للطبع والتجليد، العراق، بغداد.
- ٨- الدليمي، فريد جواد (١٩٩٥)، الاختلالات الهيكلية الكلية وامكانات الاستثمار في لاقتصاديات العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، بغداد.
- ٩- صالح، حميد علي ونايف عبدالقادر (٢٠٢١)، تحليل تأثير الإيرادات النفطية والضريبية على الإيرادات العامة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٦٦، العراق، بغداد.
- ١٠- صالح، مظهر محمد (٢٠٢٢)، دخول المالية العامة في العراق مأزق التوقف السير المزدوج، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٧٤، العراق، بغداد.
- ١١- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠، على الموقع التالي: (<https://www.amf.org.ae/ar>).
- ١٢- طلحة، الوليد حمد (٢٠٢٢)، التحولات الهيكلية الاقتصادية في ال دول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات.
- ١٣- العاني، عماد محمد علي والشيخاني، عامر عبدالله مجيد (٢٠١٦)، توجهات السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي ومدى رشادتها في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩٧، المجلد ٢٣.
- ١٤- عبدالكريم، علي فريد (٢٠١٠)، الازمة المالية العالمية وخطة الانقاذ الامريكية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمار، قسم إدارة المخاطر.
- ١٥- الفريشي، محمد صالح تركي (٢٠١٠)، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الاولى، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.
- ١٦- كاظم، ببياد جواد ومحمد، علاء جاسم (٢٠٢٣)، قياس أثر الدين العام على سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، العدد ٤٦، المجلد ١٥.
- ١٧- كاظم، كامل علاوي، ٢٠١٨، قراءة في الموازنات الاتحادية في العراق للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩، مقال منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- ١٨- محمد، عمرو هشام (٢٠٢١)، فاعلية السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٤٩، مجلد ٢.
- ١٩- ناجي، عمر محمود وعبد، سعدون منخي (٢٠٢٣)، دور التغيرات في هيكل الدين العام على الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد ٥، المجلد ٤.
- ٢٠- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، سنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).
- ٢١- وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، العراق، بغداد.
- ٢٢- وزارة المالية العراقية، قسم الدين العام، النشرات الفصلية للدين العام باللغة الانكليزية، نشرات متفرقة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).
- ٢٣- الياسري، ابراهيم جاسم جبار (٢٠٢٢)، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (العراق أنموذجاً)، الطبعة الاولى، مركز الرافدين للحوار، العراق، النجف.

24-Ansah, J. P. (2017). Causal analyses of public debt and structural adjustment. International Journal of System Dynamics Applications (IJSDA), 6(1), 21-37.

25-Balma, L., & Ncube, M. (2015). Macroeconomic challenges of structural transformation: Public investment, growth and debt sustainability in Sierra Leone. International Monetary Fund.

26-Chenery, H. B., & Elkington, H. (1979). Structural change and development policy.



- 27-De Soyres, C., Kawai, R., & Wang, M. (2022). Public debt and real GDP: Revisiting the impact. International Monetary Fund.
- 28-Holtfrerich, C. L., Feld, L. P., Heun, W., Illing, G., Kirchgässner, G., Kocka, J., ... & WEIZSÄCKER, C. C. (2016). Government debt: causes, effects and limits. Berlin-Brandenburg Academy of Sciences and Humanities. Berlin, 76.
- 29-López, R. E., Anríquez, G., & Gulati, S. (2007). Structural change and sustainable development. Journal of Environmental Economics and Management, 53(3), 307-322.
- 30-Loser, C. M. (2004). External debt sustainability: guidelines for low-and middle-income countries (Vol. 26). UN.
- 31-Marciniak, S. (2005). Makro-i mikroekonomia. Podstawowe problemy, Wydawnictwo Naukowe PWN, Warszawa.
- 32-Matthew, A., & Mordecai, B. (2016). The impact of public debt on economic development of Nigeria. Asian Research Journal of Arts & Social Sciences, 1(1), 1-16.
- 33-McConnell, C. R., Brue, S. L., & Flynn, S. M. (2018). Microeconomics: principles, problems, and policies. McGraw-Hill.
- 34-McMillan, M., Rodrik, D., & Sepúlveda, C. (2016). Structural change, fundamentals, and growth. A Framework and Case Studies. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.
- 35-OPEC, Monthly Oil Market Report, December 13, 2017, 2017 under review; Predictions for 2018.
- 36-Russkova, E. G., Mitrofanova, I. V., Vatyukova, O. Y., Ivanov, N. P., & Batmanova, V. V. (2017). Structural Changes in the GDP of Russia in 1995-2015: Sectoral approach. Regional and Sectoral Economic Studies, 17(1), 39-54.
- 37-Saheed, Z. S., Sani, I. E., & Idakwoji, B. O. (2015). Impact of public external debt on exchange rate in Nigeria. International Finance and Banking, 2(1), 15-26.
- 38-Szirmai, A. (2009). Industrialisation as an engine of growth in developing countries.
- 39-Yamin, I., Al_Kasasbeh, O., Alzghoul, A., & Alsheikh, G. (2023). The influence of public debt on economic growth: A review of literature. International Journal of Professional Business Review, 8(4), e01772-e01772.